

الحدود السعودية - اليمنية:

التطورات والحل النهائي

عبدالرزاق سليمان أبو داود*

ملخص: مثلت مسألة الحدود السعودية اليمنية أهمية سياسية وأمنية واقتصادية نظراً لأبعادها وخصائصها المختلفة، ووقفت هذه القضية عائقاً أمام إقامة علاقات طبيعية بين البلدين. وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل موضوعي تاريخي للأسس السياسية والاقتصادية والأيدولوجية للنزاع، والمعاهدات الحدودية الموقعة بين البلدين، والوسائل التي اتبعتها الطرفان في إدارة نزاعهما، إضافة إلى بعض الدراسات ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، أهمها: تأثير حدود البلدين على المناطق المتاخمة، وتأثر النزاع الحدودي ببعض العوامل السياسية والأيدولوجية والاقتصادية، واستخدام الطرفين لوسائل مختلفة لإدارة نزاعهما، وتكون هذه الحدود عبر مراحل تاريخية متباينة. وخلصت الدراسة إلى أن المفاوضات المباشرة هي السبيل الأمثل للوصول إلى حل مرض ونهائي ودائم بين الطرفين.

المصطلحات الأساسية: تحكيم، تخطيط حدودي، نزاعات حدودية، إحداثيات (جغرافية)، حدود واقعية، حدود تاريخية، وضع قانوني، نزاعات إقليمية.

المبحث الأول

مقدمة:

يشير الأصل اللغوي لكلمة «حدود» إلى وظيفتها الأساسية بحيث تعني الأطراف الخارجية، أو النهايات القصوى المميزة، لوحدة أو إقليم سياسي معين مرتبطاً بآلية داخلية. وتعتبر المحافظة على هذه الحدود وظيفة عامة لكل النظم الاجتماعية، باعتبار

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

الدولة نظاماً سياسياً - اجتماعياً يستند إلى الإقليم أو المحيط الأرضي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الحدود خطوطاً تُعرّف شخصية الدولة المعاصرة وطبيعتها. وتميز الحدود ما بين الداخل والخارج، وهي، بكل بساطة، تُعين السيادة القانونية والمكانية. وبعبارة أخرى يمكن اعتبار الحدود السياسية خطوطاً توضح الملكيات المتباينة للأمم والشعوب، وتسهم في إبراز شخصية كل دولة، وتميزها عن غيرها. والحدود بصفة عامة صناعة إنسانية، تُعبّر عن النزعة الإقليمية وتعكس حاجة إنسانية أساسية، تتمثل في رغبة الإنسان وجنوحه للعيش في مكان محدد المعالم، معروف الحدود. ويمتلك الناس عموماً نزعات ملحة للعيش في مكان محدد، يقوي شعورهم بالأمن، فتكبر استقلالية تصرفاتهم، ومن ثم فإنه من الصعب تصور المكان عموماً، والإقليم بمختلف أحجامه أو فئاته، من دون حدود خارجية.

عند الحدود تتغير معظم الأشياء، تتغير النقود واللغة والقانون والعرف والتقاليد والملابس، وكثير من أساليب الحياة، وحتى المنزلة الشخصية، وقد تتغير الطريقة التي يجب أن يتصرف بها الإنسان. تلك هي بعض من الجوانب المثيرة في هذه الحدود التي تفصلنا عن الآخرين، وتميزنا عنهم (تيرينس لاي، 1993م)، وتضع العوائق والقيود أمام تعاملنا وتفاعلنا معهم.

وتختلف الحدود عن التخوم، فالتخوم تنبع أساساً من فكرة أن نكون «في المقدمة» كامتداد منطقي للتطور الحضاري البشري، بينما تأتي فكرة الحدود من «تحديد» أطراف الإقليم السياسي. وهكذا، فإن التخوم ذات توجه خارجي في الغالب، وينظر إليها باعتبارها مناطق اتصال مع الآخرين في حين أن الحدود هي خطوط فصل وانقطاع في الغالب (Taylor & Flint, 2000: 162)، والحدود السياسية، من جهة أخرى، عبارة عن بناء اجتماعي مرتبط بتصوراتنا وإدراكنا ومواقفنا تجاه المكان (Leimgruber, 1991: 43, 45).

الحدود إذن مصطلح متلازم مع الإنسان ومع الكيان السياسي المعاصر، المتمثل في الدولة المعاصرة. ونظراً للطبيعة المشتركة للحدود بين الدول، فإن كثيراً من الخلافات والنزاعات والصراعات تثور بينها حول حدودها لأسباب مختلفة.

وعلى الرغم من النفوذ الذي تملكه الحدود على مقدرات الدول والشعوب، فإن أهميتها تراجعت بالنسبة لكثير من الأنشطة الإنسانية الأخرى، خصوصاً في عصر العولمة الذي نعيش بدايته، وبرز مراكز ومعايير جديدة لتوزيع السلطات

والاختصاصات الوظيفية المختلفة. وعلى الرغم من أن هذه العولمة أحدثت خروقات وثغرات فعلية في جدران الحدود الدولية والقومية، فإنه ما زالت قوميات عديدة وحدود دولية، توفران موانع تعترض سبل ظاهرة العولمة هذه. ومع كل ذلك تظل الحدود السياسية للدول، وعلى مستوى الإدراك والتنظيم على الأقل، قاعدة أساسية لازمة لمنح وإقرار السلطات والأنشطة السياسية للتجمعات والجماعات الإنسانية (حسان بوقنطار، 1995م: 16). وعلى هذا الأساس، فإن أية خلافات حول مسائل الحدود السياسية وقضاياها، بصرف النظر عن حدة هذه الإشكاليات وطبيعتها، تدخل ضمن المسائل الخلافية التي تؤثر على العلاقات بين الدول. ومن هذا المنطلق، فإن استخدام مصطلح «نزاع حدودي» في هذه الدراسة يشير إلى الخلافات والنزاعات والصراعات الحدودية مهما كان حجمها أو حدتها.

وتعتبر النزاعات الحدودية العربية، خصوصاً العسكرية منها، أكثر القضايا العربية تأثيراً وأشدّها خطراً على الأمة العربية؛ فالبعد العسكري لهذه النزاعات هو أحد أهم الأبعاد وأخطرها على ساحة النزاعات العربية (مراد الدسوقي، 1993م: 195).

ويعتقد عدد من المراقبين أن واحداً من أهم وأكثر النزاعات الحدودية العربية حدة وتعقيداً، وأطولها تاريخاً، يوشك أن يضع أوزاره، وينتهي تماماً، عندما تنتهي المراحل الأخيرة من عملية تخطيط الحدود السعودية - اليمنية الجارية حالياً، ووضع علامات الحدود النهائية، وتحديد مراكز العبور، عن طريق شركة عالمية اختارها الطرفان. فالوصول إلى هذا الحل يعتبر «أهم إنجاز سياسي في قضايا الحدود العربية حتى يومنا هذا من حيث تعقيد القضية وتاريخها... ونتائجها» (عبدالرحمن الراشد، 2000م: 11). وجاءت معاهدة جدة التاريخية في 27/2/2000م، بين السعودية واليمن، لتتوج رحلة طويلة وشاقة من النزاع السياسي والعسكري ضمن مراحل ومحطات إيجابية وسلبية متباعدة، ومفاوضات واتصالات وزيارات مستمرة في السنوات القليلة الماضية، جاءت هذه المعاهدة، التي وصفت ذاتها بأنها «نهائية ودائمة»، لتضع حداً لنزاع مرير، ومكلف، حسمته إرادة سياسية مستنيرة في نهاية المطاف.

وأسهم النزاع الحدود السعودي - اليمني في ظهور بعض الظواهر الاجتماعية والثقافية والإقليمية، من أهمها:

- تكوين شعور وطني عام مزدوج على جانبي حدود البلدين، يتصف في كل جانب بانتمائه الجغرافي والتاريخي والسياسي وتميزه الثقافي والاجتماعي.

- إعادة صياغة التكوينات الاجتماعية على جانبي الحدود، وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها بعضها ببعض.

- إحداث فوارق اقتصادية مهمة على طرفي الحدود، نتيجة التغيرات الحدودية خلال السبعين عاماً الماضية، وهجرة بعض اليمنيين للاستقرار في السعودية، خصوصاً من حضرموت وساحل تهامة. وتبدو هذه الملاحظات المبدئية، فيما يخص النتائج المترتبة على نشأة الحدود السعودية اليمنية وتبلورها، في حاجة إلى بحث وتحليل دقيقين مستقبليين.

الإطار العام للدراسة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الأهمية البالغة التي تمثلها الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، والتي تعتبر من أطول الحدود بين بلدين عربيين، والأطول في شبه الجزيرة العربية. وشكلت قضية الحدود السعودية - اليمنية، على الدوام، همّاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً كبيراً، نظراً للأبعاد والخصائص السياسية والاقتصادية والأمنية لهذا القطاع الحدودي العربي. واعتبر النزاع الإقليمي الطويل على الحدود بين البلدين، الذي نشأ في عام 1925م (عبدالرزاق أبو داود، 1993م: 347)، عائقاً كبيراً في طريق تأسيس علاقات طبيعية بين السعودية واليمن واستمرارها، وتهديداً قوياً مستمراً للأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية والقطاع الجنوبي من البحر الأحمر، وأسهمت هذه القضية، نتيجة لما سبق، في استنزاف كثير من الجهود والموارد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية.

إن التوصل إلى حل مرض وعادل لقضية الحدود بين البلدين يمثل في الواقع إنجازاً كبيراً سيسهم بصورة مباشرة في تعميق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وتأسيس سبل جيدة للتعاون السياسي والاقتصادي لمصلحة شعبي البلدين الشقيقين، وإبعاد خطر تدخل قوى أجنبية في شؤون المنطقة. ويلاحظ أن جامعة الدول العربية لم تسهم بدور يذكر في حل النزاع الحدودي السعودي اليمني لأسباب غير واضحة (عمر عزالرجال، 1993م: 204).

وعلى ضوء ما سبق، تزعم هذه الدراسة تحقيق الأهداف التي تنحصر في النقاط الآتية:

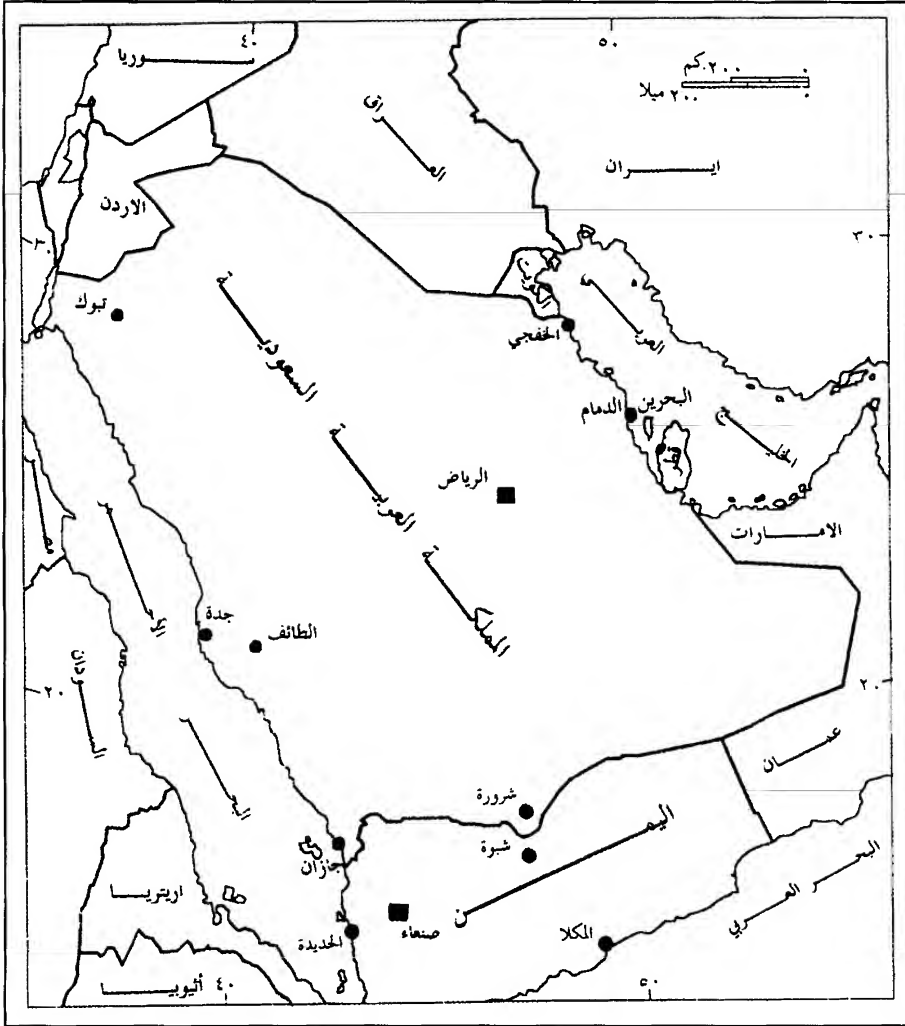
- تعرف المراحل الأساسية للنزاع الحدودي السعودي - اليمني.

- بيان الأسس الأيديولوجية والاقتصادية لهذا النزاع.
- استعراض الأوضاع الجغرافية والقانونية والتاريخية للحدود بين البلدين.
- تحليل الاتفاقات والمذكرات والمعاهدات الحدودية بين البلدين، وما أقرته من نتائج في علاقات الطرفين.
- تعرف السبل والوسائل المختلفة التي استخدمها الطرفان في إدارة نزاعهما الحدودي.

وتسعى هذه الدراسة، في سبيل تحقيق الأهداف المتوخاة منها، إلى الإجابة عن التساؤلات الأساسية الآتية:

- هل هناك أسس أيديولوجية للنزاع الحدودي بين السعودية واليمن؟
 - ما المراحل المختلفة التي مر بها النزاع بين البلدين؟
 - ما الأوضاع الجغرافية والقانونية والتاريخية للحدود بين البلدين؟
 - ما طبيعة الاتفاقات والمعاهدات والمذكرات الخاصة بالحدود بين البلدين؟
 - ما السبل والوسائل التي استخدمها الطرفان في إدارة نزاعهما الحدودي؟
- وتجرى هذه الدراسة في إطار ثلاثة محددات رئيسة، فمحدداتها المكانية تنحصر في ثلاثة قطاعات حدودية تضم: الحدود البحرية، والقطاع الحدودي الغربي جنوب أقاليم جازان وعسير ونجران السعودية، والقطاع الشرقي وهو أطول القطاعات الحدودية بين البلدين، ويمتد على الأطراف الجنوبية والجنوبية الغربية لصحراء الربع الخالي. وتمثل جغرافية الحدود وأدبياتها الإطار الموضوعي لهذه الدراسة. كما أن الفترة بين عامي 1765-2000م تمثل الإطار الزمني لهذه الدراسة.
- وتبنت هذه الدراسة استخدام منهج تاريخي، وتحليلي وصفي، بوصفه أداة أداة وأسلوب ملائم للتناول والتحليل والطرح في سبيل تعرف جميع الجوانب والأوضاع والأحداث والمستجدات والنتائج المتعلقة بالحدود السعودية - اليمنية.
- واعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر الأساسية: كالاتفاقات والمعاهدات والمذكرات والتقارير الحدودية بين الطرفين والخرائط والبيانات الرسمية الصادرة عنهما، وعدد من الأبحاث والدراسات والأطروحات ذات الصلة.
- وتنتظم هذه الدراسة في عدد من المباحث، تشمل المقدمة، ونشأة الدولة الوطنية المعاصرة في كل من اليمن والسعودية، وجذور الحدود قبل عام 1926م،

والحدود عقب معاهدة الطائف 1934م، والأوضاع والأحداث الحدودية بين عامي 1962م و1995م، ومذكرة التفاهم لعام 1995م، ومعاهدة جدة 2000م، ثم الخاتمة. ويبين الشكل (1) الحدود السعودية اليمنية الحالية من حيث هو محدد مكاني للدراسة.



شكل (1)
مناطق الحدود السعودية اليمنية الحالية

المصدر: إدارة المساحة العسكرية السعودية 1421هـ، 2002 Texas Maps Saudi Online

الدراسات السابقة:

يعتبر مفهوم الحدود الدولية في حد ذاته ذا صفة عالمية، حيث يحظى غالباً بتفسيرات ووجهات نظر متباينة إقليمياً وسياسياً واجتماعياً، غير أن التعامل مع هذا المفهوم الجغرافي السياسي الحيوي المعاصر، يقودان أحياناً إلى خطر الوقوع في شرك الاتهامات بعدم الموضوعية أو التحيز، كما أن التعامل مع قضية حدودية معينة، من دون الإلمام بوجهات نظر الآخرين حيالها يبدو تعسفياً وغير منطقي، ومدعاة للوقوع في بعض المواقف المحرجة أحياناً. وعلى الرغم من هذه المحاذير وغيرها فإن تعرف وجهات النظر الأخرى يساعد، بلا ريب، في تفهم أكبر وأشمل لكثير من جوانب القضية موضع الدرس.

وفي هذا الإطار، فإن مراجعة لبعض الدراسات المتعلقة بقضية الحدود السعودية - اليمنية تبدو ضرورية ومهمة، خصوصاً على مسار الدراسات المتصلة بالموضوع مباشرة. وفيما يلي بعض من هذه الدراسات:

- وصف Abdulrazak bu-Dawood (1993) النزاع الحدودي السعودي - اليمني بأنه تجسيد للصراع بين أهداف الطرفين الأساسية، حيث تعمل الأهداف الوطنية والمحلية والإقليمية لكليهما على الحد من دور الصلات العقائدية والأخوية بينهما ولو إلى حين.

- ويعتقد أمين الساعاتي (1999م: 166) أن السعودية «تمتلك كل الأوراق والحقوق والوثائق القانونية» في نزاعها الحدودي مع اليمن، وأبدى شكاً في نية اليمن الدخول في مفاوضات حضارية، يتم من خلالها التوصل إلى حل نهائي. وأكدت الأحداث والوقائع التالية أن مثل هذه الطروحات الافتراضية المتسارعة كثيراً ما يجانبها التوفيق والصواب.

- ويشير محمد رضوان (1999م: 149، 152) إلى أن النزاع الحدودي بين السعودية واليمن «يكتسي طابعاً قانونياً وتجاوز الاعتبارات التاريخية.. حول مضمون اتفاقية الطائف 1934م». ويضيف أن الوساطات العربية، وإن كانت محدودة وخجولة، فإنها ساعدت الطرفين على تقديم تنازلات متبادلة، وأن «مذكرة التفاهم»، الموقعة في مكة المكرمة في 26/5/1995م، تعتبر إطاراً جديداً لحل نزاع الحدود بين البلدين.

- ويوضح مشاري النعيم (1999م: 45-46) من جانب آخر، أن إحدى مواد

معاهدة الطائف عام 1934م تنص على أن مدة المعاهدة 20 عاماً قابلة للتجديد، وأن السعودية دأبت على محاولة إلغاء هذه المادة دون نجاح كبير، نظراً إلى حساسية هذه القضية لدى أطراف سياسية يمنية. ويستطرد النعيم مضيفاً أن «الواقع السياسي الذي أقرته تسوية الطائف جعل المادة المذكورة أمراً غير ذي بال». وعلى الرغم من صحة هذا الاستنتاج إلى حد كبير، فإن ملف الحدود بين البلدين ظل عرضة للمزايدات والشد والجذب. وجاء العدوان العراقي للكويت، وموقف اليمن المعروف منه، والوحدة اليمنية، لتضيف دوافع أخرى بضرورة تسوية قضية الحدود مع السعودية.

- ويؤكد عبدالله القبايع (1992م: 365-368) أن معاهدة الطائف «أقرت حالة من السلم الدائم وفصلت في موضوع الحدود بين السعودية واليمن»، وعلى الرغم من تجاهله لمسألة القطاع الحدودي الشرقي بين البلدين، سواء ما كان متعلقاً بحدود اليمن الشمالية أم حدود اليمن الجنوبية (كانت دولة منفصلة عن الشمال حتى عام 1990م) فإن القبايع يستطرد قائلاً إن «الإدراك السلبي وتفعيل المفاهيم الخطأ للتنشئة السياسية في اليمن (!؟) كانت وما زالت تمثل أكبر عقبة تقف في سبيل تطوير علاقات سليمة بين البلدين».

- ولا يختلف عيد الجهني (1994م: 26) عن القبايع كثيراً في مجمل تصوره لقضية الحدود بين البلدين المذكورين. فقد تجاهل هو الآخر مسألة القطاع الشرقي من حدود اليمن الشمالية مع السعودية، إضافة إلى تجاهله تماماً لمسألة القطاع الحدودي الشرقي مع جنوب اليمن؛ فقد ذكر الجهني أن «موضوع الحدود قد حسم بصورة نهائية منذ عام 1934م بالتوقيع على معاهدة الطائف، وأن المزايم حول القضايا الحدودية بين السعودية واليمن لا سند ولا أساس لها في الواقع والقانون». إن مثل هذا التوجه يفتقر في حقيقة الأمر إلى كثير من الموضوعية والالتزان، وإلا لماذا كل هذه المصاعب والمنزلقات والمطبات التي مرت بها القضية، والمفاوضات الطويلة والشاقة التي استمرت من عام 1995م حتى عام 2000م؟!.

- ويوضح كل من Drysdale & Blake (1985: 78) أن حل قضية الحدود السعودية اليمنية يجب أن يأخذ في الاعتبار التحالفات القبلية في منطقة الحدود، في حين أن الحدود ذاتها يمكن أن تكون خطوطاً هندسية نظراً لطبيعة الإقليم الجغرافية الصحراوية، وخلوها تقريباً في القطاع الشرقي من مراكز الاستيطان البشري.

- ويتصور حسن أبو طالب (1993م: 217) أن «اتفاقية الطائف تمثل حجر

الزاوية في مسألة ترسيم الحدود اليمنية السعودية»، مضيفاً أن «الملاسات والتفسيرات والطروحات القائمة حول هذه الاتفاقية جعلت قضية الحدود بين البلدين مسألة شائكة، حيث تسهم الاعتبارات السياسية والتاريخية إما في احتواء القضية أو إثارتها».

- ويبين صلاح الدين العقاد (1993م: 174)، على خلفية تجدد النزاع الحدودي السعودي اليمني، عقب العدوان العراقي للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية، أن بعض المناطق المتنازع عليها «ظهرت فيها احتمالات وجود النفط».

- ويتناول رياض الرئيس (1998م: 174، 132) النزاع الحدود السعودي اليمني من زوايا مختلفة. فقد أكد أن معاهدة الطائف سوت جزءاً من النزاع، ولكن الجزء الآخر ظل مفتوحاً حول مناطق الدكاكة وجبل المشنوق والخرخير وعروق بن حمودة والقعاميات وغيرها. ويرى أن التعامل مع هذا الموضوع من قبل الطرفين يجب أن يتم بعيداً عن السيطرة أو زعزعة الاستقرار، كما أن الأحقاد التاريخية، في نظره، لا يمكن ولا يجب تحصيل ثمنها حالياً. ويعتقد رياض الرئيس (1994م: 326) أن المواقف المتشددة لأي طرف لا يمكن أن تؤدي إلى حل مشكلة الحدود، ومن مصلحة الطرفين الوصول إلى حل عادل ومنطقي ضمن الخلفيات التاريخية للمشكلة وواقعها الراهن.

- ويؤكد أحمد يوسف أحمد (1988م: 130) أن حدة الصراع بين السعودية واليمن اختفت تفاعلاتها في الفترة الممتدة بين عامي 1945-1962م لأسباب متعددة، من بينها التجانس النسبي بين النظامين السياسيين في البلدين حينئذ، وضعف إمكانيات الجانب اليمني، إلا أن حدة هذا الصراع تزايدت عقب قيام الثورة في اليمن عام 1962م حتى عام 1967م، ويضيف أحمد أن ذلك «لا يعني أن الصراع كان فاقداً لعناصره الذاتية» بدليل استمراره بعد انسحاب المصريين من اليمن عقب حرب حزيران 1967م.

- وينظر محمد جابر الأنصاري وزملاؤه (1997م: 131، 100) إلى النزاع السعودي - اليمني على ضوء الاعتبارات القبلية والجغرافية والدور الذي تقوم به القبائل في اليمن، وتداخل هذه الاعتبارات مع النزاعات الإقليمية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية. وشدد على أن توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في 27/2/1995م أسهم في استقرار العلاقات السعودية اليمنية نسبياً.

- ويؤكد Biger (1995: 464) أن اكتشاف النفط في المناطق المتنازع عليها في القطاع الشرقي بين السعودية واليمن أضاف بعداً جديداً لادعاءات الطرفين ومطالبهما الإقليمية في المنطقة. ويشير عطا زهر (1998م: 64) إلى أن الخلاف الحدودي السعودي - اليمني تجري معالجته عبر لجان ثنائية فنية، وقد عززت الاتصالات المستمرة على أعلى المستويات بين البلدين من طبيعة عمل هذه اللجان، ودفعتها إلى أمام في سبيل تحقيق حلول عادلة لهذا الخلاف.

- ويقترح أحمد الغامدي (1420هـ: 199) حدود الأمر الواقع بين السعودية واليمن باعتبارها أساساً صالحاً لتسوية سلمية للنزاع الحدودي بينهما، وباعتبارها أساس النزاع وجوهره، وأن هذه الحدود تعكس ميزان القوة بينهما، بالإضافة إلى تأثيرها بعدد من العوامل الجغرافية، وتشير الوقائع التاريخية لمسيرة النزاع بين البلدين إلى عدد آخر من العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي أدت دوراً مؤثراً في ظهور هذا النزاع الحدودي.

- ويرى Al-Muwaled (1993: 24) أن تسوية قضية الحدود البحرية السعودية - اليمنية أكثر تعقيداً مما يعتقد، نظراً لطبيعة الحدود البحرية، كما أن وجود عدد من الجزر الصغيرة المتناثرة في المنطقة المعنية، واحتمال اكتشاف البترول بها، عوامل دفعت، كما يبدو، إلى تبني هذا الرأي المتحفظ.

- ويؤكد رضا رضوان (2000م: 10) أن مشكلة الحدود السعودية - اليمنية لا تكمن في طول هذه الحدود فحسب، وإنما «في تداخل عديد من المتغيرات المعقدة» أيضاً، كطبيعة الأرض محل النزاع، وما تحتويه من موارد اقتصادية، أو ما يمكن أن تمثله من مواقع استراتيجية، والمتغيرات المرتبطة بخصائص السكان وأحوالهم الاقتصادية، والتداخل القبلي، وتاريخ قيام الدول في هذه المنطقة وتطورها السياسي، وما أفرزه من تحولات وتداعيات، وما شهدته المنطقة عموماً من أحداث وحروب وتحالفات.

- ويؤكد بريعمة الطهيفي (2000م: 149) أن النظام الحدودي السعودي - اليمني ينبع من الرؤية المختلفة للطرفين حول تفسير مدى إلزامية معاهدة الطائف، فقد طالب اليمن بإعادة ترسيم كامل خط الحدود بين البلدين على أساس مبدأ «لا ضرر ولا ضرار»، بينما أصرت السعودية على «إلزامية معاهدة الطائف» وضرورة تنفيذ ما جاء بها أولاً، ثم ترسيم ما تبقى من الحدود بين البلدين.

المبحث الثاني

الحدود السعودية - اليمنية قبل عام 1934م

يتفق كثير من المختصين على أن الحدود السياسية للدول لا تنشأ دفعة واحدة، وإنما تتطور عبر مراحل تاريخية مختلفة، بحيث تتغير حدود الدول ومساحاتها صعوداً وهبوطاً، تبعاً لعدد من العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. وتبلغ الدول، غالباً، حدودها النهائية عندما تصل قواها الذاتية إلى الحد الأقصى في امتدادها الإقليمي، غير أن ذلك لا يعني عدم ظهور احتكاكات أو تغيرات أو نزاعات حدودية في المستقبل. ونشأت الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية واليمن نتيجة لعدد من التطورات السياسية والإقليمية والتاريخية في شبه الجزيرة العربية. وكغيرها من الأقاليم العربية الأخرى، فإن ظهور الحدود السياسية بمفهومها المعاصر في هذه المنطقة، ارتبط بظاهرتين مهمتين: تمثلت الظاهرة الأولى في المؤثرات الغربية الناجمة عن السيطرة البريطانية على أجزاء من أطراف شبه الجزيرة العربية، وتجسدت الظاهرة الثانية في بزوغ فجر الدولة الوطنية في شبه الجزيرة العربية.

وتنشأ الدول المعاصرة عادة بإحدى طريقتين: دول تنشأ بطرق ثورية، حيث يقاوم السكان الاحتلال الأجنبي، وينشئون دولتهم عن طريق طرد المحتل، وهو ما ينطبق على اليمن ضد العثمانيين والبريطانيين. وكانت عملية نشوء الدولة في اليمن عبارة عن عنف متواصل حتى خروج المحتل من شمال اليمن وجنوبه؛ وتنشأ الدولة في الحالة الثانية بطريقة تطورية، حيث يمتلك المجتمع (القبلي) درجة متزايدة من الحكم الذاتي عبر الزمن، ومن ثم تتحول الأقاليم، التي تقوم عليها التجمعات القبلية، إلى دولة تدريجياً، ويتحول التنظيم (التنظيمات) القبلي إلى مؤسسات سياسية قادرة بصورة متزايدة على حفظ النظام والأمن وتطبيق القانون (Maoz, 1989: 203). ويمكن تصور نشأة الدولة في هذا الإطار ممثلة في المملكة العربية السعودية، ونظراً لهذا الترابط، فإن هذا المبحث سيركز على نشأة الدولة الوطنية المعاصرة في كل من السعودية واليمن، وجذور حدودهما التاريخية، وتطور نفوذ كل منهما في المناطق الغربية الجنوبية لشبه الجزيرة العربية على وجه الخصوص.

نشأة الدولة الوطنية السعودية:

من خلال البحث المتأن في أساس الدولة السعودية المعاصرة يمكن التحقق من مرجعيتها وأصولها الأساسية التي تتمحور في مصدرين: الأول، وهو القاعدة السياسية، ممثلة في سعي «الأسرة السعودية» إلى إقامة دولة عربية تجسد

التطلعات السياسية لقلب شبه الجزيرة العربية؛ أما المصدر الثاني، فتجسد في الدعوة الإصلاحية الإسلامية التي نادت بضرورة العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح، وتنقية الممارسات الإسلامية مما لحق بها من شوائب وانحرافات. وكان لتوحد هذين المصدرين الأساسيين الدور الأول في انطلاق الحركة السياسية - الدينية لإنشاء دولة سعودية روحها الإسلام وسداها العروبة.

يرجع تاريخ نشأة الدولة السعودية الأولى إلى عام 1744م/1157هـ، عندما تعاقد الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب على العمل معاً في سبيل الدعوة الإصلاحية ونشرها. وأصبح هذا التعاقد هو الأساس الذي قامت عليه الدولة السعودية عبر تاريخها. وامتدت تخوم الدولة السعودية الأولى في البداية إلى مناطق إقليمية داخل نجد، فامتدت إلى حائر سبيع جنوباً عدا الرياض، وشمالاً إلى الشعب والمحمل وسدير وجلاجل، وغرباً إلى ضرما والقويعة والوشم، وكانت قاعدتها في بلدة الدرعية وسط نجد. وأدى إقليم نجد دوراً جغرافياً سياسياً محورياً منذ ذلك الحين في توحيد معظم أجزاء الجزيرة العربية (خلدون نويهض، 1994م: 34). وبحلول عام 1765م امتدت السيطرة السعودية لتشمل الرياض والخرج ووادي الدواسر جنوباً، والقصيم ودومة الجندل والجوف ووادي السرحان وتيماء وخيبر شمالاً، ثم تمكنت بعد ذلك من السيطرة على قطر والإحساء والبريمي، وامتد نفوذها إلى البحرين وأجزاء من عُمان عن طريق بعض القبائل التي كانت تدفع الزكاة للسعوديين، فيما وصل النفوذ السعودي إلى شرقي الحجاز والطائف والخرمة وتربة، وفي الجنوب الغربي اتسع نفوذ الدولة السعودية ليشمل بيشة وجازان والليث ونجران (دائرة الملك عبدالعزيز، 1419هـ: 54).

ومع نهاية عهد الأمير سعود بن عبدالعزيز الكبير عام 1814م، امتد النفوذ السعودي إلى إمارات ساحل الخليج العربي وعُمان والحجاز وتهامة وعسير وأجزاء من اليمن وشمال الجزيرة العربية، إضافة إلى تبعية بعض قبائل جنوبي غرب العراق وجنوب الشام وقيامها بدفع الزكاة لممثلي الدولة السعودية (المرجع السابق: 70). ومع نهاية عهد الأمير عبدالله بن سعود الكبير عام 1818م تدخلت قوات محمد علي باشا حاكم مصر في شؤون الجزيرة العربية واستولت على الحجاز، ثم جنوب عسير وتهامة، ونجد والدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى في 1/10/1818م (المرجع السابق: 80).

وتأسست الدولة السعودية الثانية على يد الأميرين مشاري بن سعود الذي حكم الدرعية لفترة قصيرة، والأمير تركي بن عبدالله الذي تسلم السلطة بعد ذلك،

وقام بطرد الحامية التركية من الرياض في عام 1824م. وتمكن الأمير تركي بن عبدالله من مد نفوذ الدولة السعودية الثانية إلى أغلب الأقاليم التي كانت خاضعة للدولة السعودية الأولى، عدا الحجاز والمناطق الواقعة إلى جنوبه. وفي عهد الأمير فيصل بن تركي امتد نفوذ الدولة السعودية الثانية إلى بعض مناطق عُمان (المرجع السابق: 122). وخلال فترة حكم الأمير فيصل بن تركي الثانية استعادت الدولة السعودية الثانية نفوذها في شبه الجزيرة العربية وشرقها ومعظم المناطق الشمالية، حتى وفاته في عام 1865م. وانتهت الدولة السعودية الثانية بعد دخول ابن الرشيد إلى الرياض في عام 1891م، نتيجة للصراعات السياسية التي دارت بين بعض أبناء الأمير فيصل بن تركي (المرجع السابق: 132).

تأسست المملكة العربية السعودية على يدي الملك عبدالعزيز آل سعود، الذي سعى إلى إعادة بناء الدولة السعودية على المبادئ نفسها التي قامت عليها الدولتان الأولى والثانية. واستطاع منذ دخوله الرياض عام 1902م / 1319هـ، حتى عام 1932م، أن يوحد أقاليم المملكة العربية السعودية، في رحلة جهادية طويلة، توجت بالإعلان الرسمي لقيامها عام 1932م بحدودها السياسية المعروفة حالياً (المرجع السابق: 208). وخلال هذه الرحلة الطويلة، قام الملك عبدالعزيز باستعادة الرياض في عام 1902م، والوشم والمحمل عام 1903م، والقصيم عام 1904م، ثم الإحساء والقطيف عام 1913م، فالخرمة وتربة عام 1919م، وعسير عام 1920م، ثم جبل شمر والمناطق الشمالية عام 1921م، فالتائف ومكة المكرمة عام 1924م، ثم دخل جدة والمدينة المنورة وسيطر على باقي إقليم الحجاز في عام 1925م، وأخيراً تم ضم جازان في عام 1930م.

ويمكن تلخيص قصة إنشاء المملكة العربية السعودية من خلال تأكيد أهمية التحالفات القبلية الموالية للملك عبدالعزيز ودورها، ونجاحه في قيادتها، وصهرها في بوتقة واحدة ضمن إطار التوحيد الديني، القائم على أسس الحركة الإسلامية الإصلاحية السلفية، التي تمحورت حول السعي إلى العودة إلى منابع والأصول الإسلامية الصحيحة، والسير على منهاجها، وإحاطة هذا التجمع القوي بسياج الدولة الموحدة ضمن إقليم محدد المعالم، مصون الحدود والسيادة. لقد شمل «التوحيد» السعودي أقاليم في الجزيرة العربية، لم تتوحد فيما بينها منذ قرون، وهي أقاليم الحجاز ونجد والإحساء وعسير ونجران وجازان والمناطق الشمالية، وهو ما جعل من المملكة العربية السعودية ظاهرة «توحيدية» أكثر اتساعاً، وأبعد

عمقاً وتأثيراً على الصعيد السياسي الإقليمي والقومي (محمد الأنصاري، 1995م: 112). كما أن عملية تكوين المملكة العربية السعودية لم تكن سهلة على الإطلاق، فقد جاءت هذه العملية ضمن فترة حرجة من الصراعات الدولية والإقليمية، وعدم الاستقرار والصراعات القبلية في الجزيرة العربية نفسها (عبدالرزاق أبو داود، 1419هـ (أ): 98).

نشأة الدولة الوطنية في اليمن:

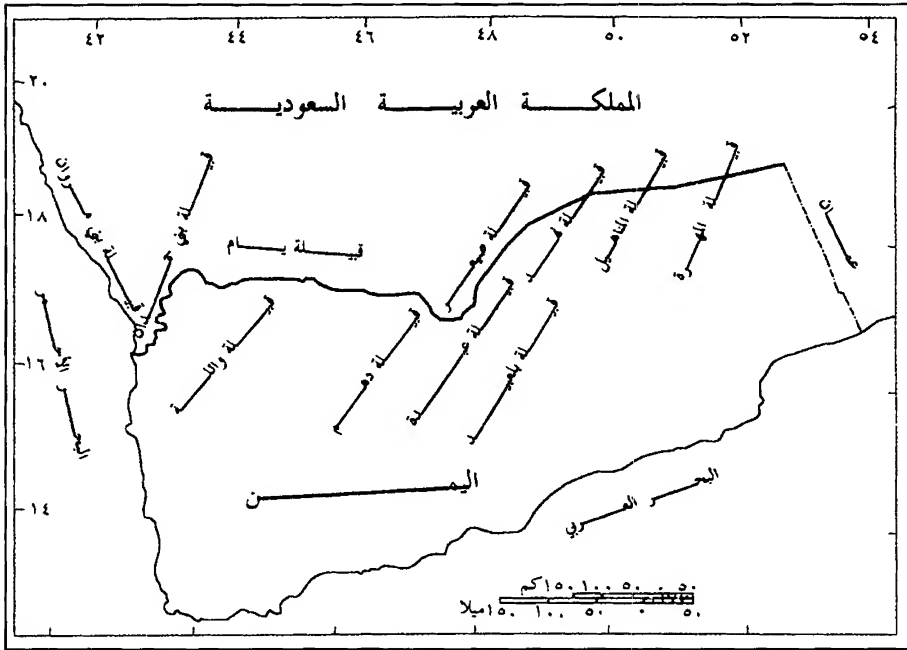
ترجع نشأة الدولة المعاصرة في اليمن إلى قدرة نظام الإمامة الزيدية في شمال اليمن على مقاومة النفوذ العثماني من خلال التمترس في المناطق الجبلية الوعرة في البلاد، حتى قيام المملكة المتوكلية اليمنية، التي استطاعت التخلص من النفوذ العثماني نهائياً، عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الثانية عام 1918م. ولم تكن هناك حدود واضحة الملامح للبناء الإقليمي للدولة اليمنية في هذا الوقت، إلا أن نفوذها شهد صعوداً وانكماشاً متبايناً في مناطق شمال اليمن، وما يحيط بها، إضافة إلى سواحل البحر الأحمر. وتركز النفوذ الأساسي لهذه الدولة في المناطق الجبلية الوعرة حول صعدة وصنعاء وتعز، حيث تقطن القبائل «الزيدية».

ويمكن الإشارة إلى أن أول حدود دولية معروفة للدولة المعاصرة في شمال اليمن ظهرت لأول مرة عند احتلال البريطانيين عدن في عام 1839م، ولجوء تركيا إلى بسط نفوذها على شمال اليمن مرة أخرى، وجعله ولاية عثمانية. وأدى هذا التطور إلى تعيين الحدود بين منطقتي النفوذ العثماني والبريطاني في شمال اليمن وجنوبه.

وعقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى أعلن الإمام يحيى، الذي كان متحصناً في الجبال اليمنية، استقلال شمال اليمن باسم المملكة المتوكلية اليمنية. واستغل الإمام يحيى ظروف هزيمة العثمانيين أفضل استغلال، ليتخلص من ضغطهم وسيطرتهم على بعض مناطق اليمن. فقد التزم الحياد بينهم وبين البريطانيين الذين كانوا يقبعون في جنوب اليمن، وسرعان ما ارتد على العثمانيين عندما أحس باندحارهم، وأخرج بقيتهم سريعاً عقب ذلك (فاروق أباطة، 1987م (أ): 573). كما قام الإمام يحيى، فيما بعد، باحتلال أجزاء محدودة من عسير وجنوب جازان ونجران (محمود محمود، 1983م: 205)، إلا أن القوات السعودية استعادت هذه المناطق سريعاً. وظل اليمن يعيش في عزلة شبه كاملة حتى عام 1962م عندما قامت الثورة على حكم الإمامة، ولكن شمال اليمن، وعلى الرغم من تلك العزلة، كان

لا بد له، بصورة أو أخرى، من التأثر بالأوضاع الاستعمارية في جنوبه، أو الحراك السياسي في شماله، حيث تبلور ظهور كيان سياسي قوي هناك، متمثلاً في السعودية، التي كانت في طور استكمال بنائها السياسي الإقليمي. وظلت اليمن الشمالية من أكثر بلدان العالم تخلفاً بسبب العزلة القسرية التي فرضها نظام الإمامة، بحجة حماية البلاد من التهديدات الخارجية (سعيد باديب، 1990م: 63).

ومثلت السلطة المركزية القوية «للزيدية» في شمال اليمن تحدياً كبيراً للنظام القبلي، واستطاعت أن تتغلب على التحالفات القبلية، بأساليب متعددة، مما مكّنها في أغلب الأوقات من «تعيين» بعض أطراف (حدود) الدولة اليمنية، وضم مزيد من الأراضي في الشمال، حيث كيان الإدارة السياسي الهش في عسير وجازان، وكسر شوكة القبائل «الشافعية» المناوئة في المناطق الساحلية (جريجري جويس، 1993م: 40-41). (شكل 2).



شكل (2)
تجمعات القبائل على طرفي الحدود السعودية اليمنية

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: الغامدي، 1420هـ - الجاسر، 1982م - Abu Dawood, 1984-Schofoeld, 1994.

ومن ناحية أخرى، برزت ملامح الدولة المعاصرة في جنوب اليمن في أعقاب الاحتلال البريطاني لعدن، وفرض الحماية تدريجياً على سلطنات جنوب اليمن وإماراته وشيخاته، وهي التي كانت في مجملها محافظة، وتعج بالمنافسات والحروب القبلية. وأقام البريطانيون كياناً اتحادياً فدرالياً مهلهلاً في عام 1959م. كما قامت بريطانيا في فترات مختلفة، وبصورة شبه انفرادية، بتحديد حدود الكيان السياسي اليمني الجنوبي مع شمال اليمن وعمان والسعودية (محمد الجفري، 1995م: 75).

الجنور التاريخية للحدود السعودية:

على الرغم من عدم وجود حدود سياسية دقيقة للدولتين السعوديتين الأولى والثانية، فإن معظم المصادر التاريخية تشير إلى امتداد هذه «الحدود» إلى أطراف شبه الجزيرة العربية (عبدالرزاق أبو داود، 1998م: 447)، كما أن حدودها التاريخية في بدايتها عام 1765م لم تتعد بلدة الزلفي في وسط نجد من الناحية الشمالية، وبلدة الخفس إلى الشرق، ومناطق العارض والقويعة جنوباً، وبلدة شقراء غرباً، وكل هذه المواقع تقع ضمن إقليم نجد في وسط شبه الجزيرة العربية (إبراهيم جمعة، 1979م: 29).

وبنهاية عام 1802م وصلت حدود الدولة السعودية الأولى إلى جبل شمر شمالاً، وعسير وبعض سواحل تهامة في الجنوب الغربي، والأفلاج ووادي الدواسر جنوباً، والإحساء وبعض سواحل الخليج العربي شرقاً (المرجع السابق: 54). وفي عام 1814م امتدت حدود الدولة السعودية الأولى غرباً لتشمل معظم سواحل البحر الأحمر، ابتداء من العقبة شمالاً، حتى الحديدة جنوباً. وفي الشرق امتدت حدود هذه الدولة من الجبيل شمالاً إلى بعض سواحل خليج عُمان جنوباً، بينما ترمى نفوذها حتى الأطراف الشمالية لصحراء الربع الخالي في الجنوب، كما مثلت صحراء النفوذ حدودها الشمالية (المرجع السابق: 75). وبنهاية عام 1818م ظلت حدود الدولة السعودية تقريباً كما كانت على عهد الدولة السعودية الأولى، باستثناء انحسارها عن بعض مناطق ساحل خليج عُمان، وتراجعها إلى الجنوب عن ميناء العقبة (المرجع السابق: 97). وبنهاية عام 1838م شهدت حدود الدولة السعودية الثانية ومناطق نفوذها انحساراً وتراجعاً آخر، وانحصر نفوذها في نجد، امتداداً من حواف صحراء النفوذ الكبير شمالاً، إلى الحافات الشمالية لصحراء الربع الخالي جنوباً، ومن أطراف الحجاز غرباً حتى إقليم الإحساء وبعض سواحل الخليج العربي وإمارات الساحل شرقاً (المرجع السابق: 114).

ويمثل التصور الحدودي السابق، لمناطق نفوذ الدولة السعودية تاريخياً، صورة تقريبية لحدود امتداد هذا النفوذ والسيطرة السعوديين، إضافة إلى كونه تعبيراً جغرافياً سياسياً لمراحل الاتساع والانكماش التي مر بها الكيان السعودي. وفي الواقع لا يمكن اعتبار الحدود التاريخية التقريبية، التي وصفنا، حدوداً دولية دقيقة بالمفهوم المعاصر للحدود السياسية، ولكنها تمثل تخوماً، كانت تضيق وتتسع، لتفصل بين الدولة السعودية وغيرها من الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية والشام والعراق. ويمكن اعتبار هذه التخوم جذوراً تاريخية، مثلت أساساً جيداً قامت عليه حدود الدولة السعودية المعاصرة ممثلة في المملكة العربية السعودية. وبهذا الصدد يشدد (Anderson) على أن «الفكر الإقليمي» الذي يسعى إلى السيطرة الإقليمية هو تفسير منطقي للإسقاطات التاريخية والادعاءات البلاغية والتاريخية بين الأمم والشعوب (Anderson, 1996: 35).

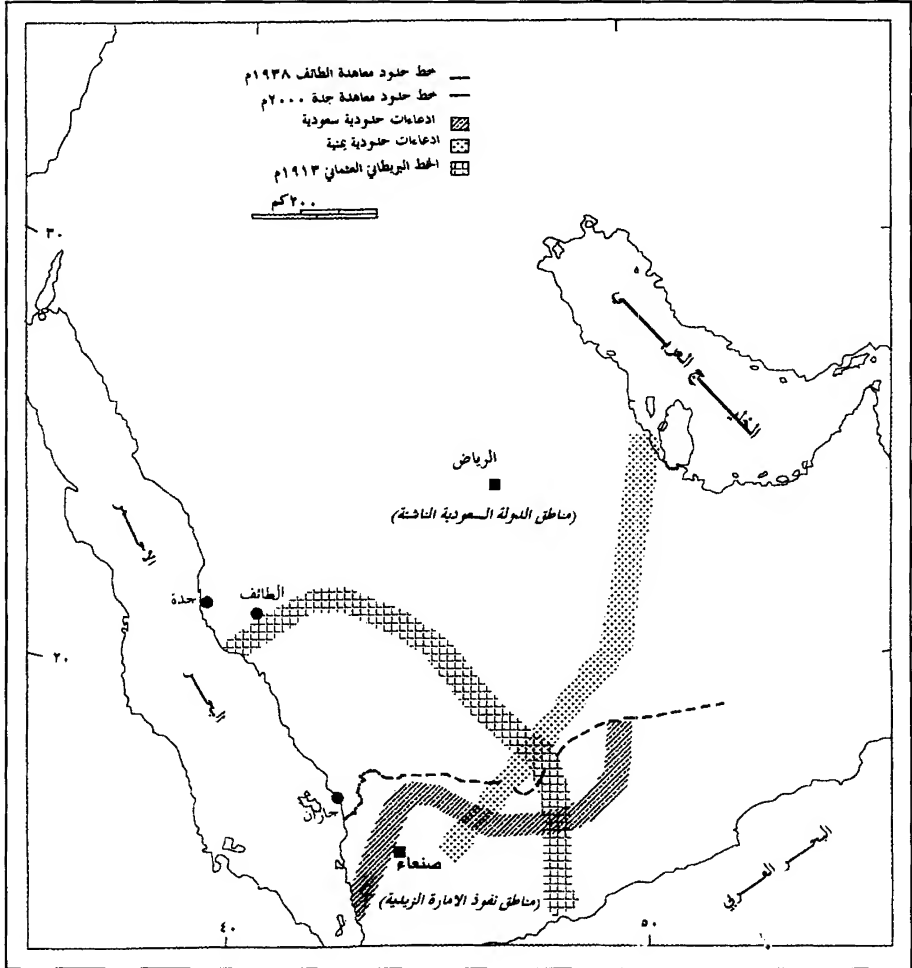
واستقرت الحدود الحالية للمملكة العربية السعودية بشكل لا يختلف كثيراً عن المدى الذي وصلت إليه تخوم الدولة السعودية تاريخياً، الشكلا (1) و(3). وتجدر الإشارة إلى أن مناطق نفوذ السعوديين التاريخية في شبه الجزيرة العربية، اتسعت وانكششت تبعاً لمستوى قوة الدفع السعودي، ونتيجة للمتغيرات السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة العربية وما حولها، إضافة إلى التدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة من الدولة العثمانية وبريطانيا ومصر. ومن المثير للانتباه، فيما يتعلق بحدود السعودية بصفة عامة، ومع اليمن بصفة خاصة، أنها تكشف عن احتمالية كبيرة بوجود علاقة ارتباطية بين أنماط النزاعات مع الدول المجاورة وأطوال القطاعات الحدودية وأنماطها وعددها. ويمكن اعتبار هذه المتغيرات عوامل فاعلة تسهم في تزايد عدد النزاعات الحدودية بين الدول عموماً (Starr & Most, 1978: 457)، ولا يمكن استثناء النزاع الحدودي السعودي اليمني من هذه الصورة العامة.

الجذور التاريخية للحدود اليمنية:

لا توجد مصادر دقيقة توضح حدوداً سياسية مميزة للدولة اليمنية، إلا أن كثيراً من المهتمين والجغرافيين يطلقون مسمى اليمن على الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية، ولم تتعد السيطرة الفعلية للدول التي قامت في اليمن حدود المناطق الجغرافية المعروفة باليمن. ولعل أول إشارة صحيحة للجذور التاريخية للحدود الحديثة لليمن جاءت من المصادر البريطانية والعثمانية، التي شاركت في تعريف

الحدود السياسية السابقة وتعيينها بين شمال اليمن وجنوبه، كما قامت السلطات البريطانية بتعيين الحدود السياسية السابقة بين جنوب اليمن وعمان. وفيما يتعلق بحدود اليمن الشمالي مع مناطق جازان وعسير ونجران، فإن معظم الدلائل تشير إلى عدم وجود حدود سياسية واضحة بين هذه المناطق، كما أن سيطرة الدول التي قامت في صنعاء لم تصل إلى المناطق المذكورة، إلا في فترات قصيرة متقطعة، إضافة إلى قيام عدد من الإمارات شبه المستقلة في هذه المناطق، وآخرها إمارة الأدارسة في عسير وجازان، وإمارة آل عائض في عسير، وسيطرة قبائل يام والمكارمة على مقدرات نجران، التي كانت إمارة مستقلة عام 1922م مثل غيرها من الكيانات والإمارات السياسية في شبه الجزيرة العربية (محمد العقيلي، 1412هـ: 144). وعلى الرغم من ذلك، فإن عسير على وجه الخصوص، وهي بلاد جبلية وعرة، كانت عبارة عن متصرفية عثمانية لفترة طويلة، وشهدت كثيراً من الحروب والثورات ضد الأتراك، الذين تركوها لآل عائض فيما بعد (المرجع السابق: 298). وإذا سلمنا بوجود يمني في بعض هذه المناطق، فإن حدود هذا الوجود واستمراره غير واضحة، أو محدودة في أغلب الأحوال تاريخياً وجغرافياً. كما أن هذا الوجود، الافتراضي لم يزد على بعض الحملات التي جردها الإمام يحيى للتدخل في شؤون المناطق الواقعة إلى الشمال من بلاده (أمين الريحاني، 1981م). وإذا كان اليمن تاريخياً تميز بكونه منطقة ثقافية غنية نوعياً، مقارنة بغيرها من مناطق شبه الجزيرة العربية، فإن التميز السياسي لليمن ظل منحصراً في المناطق اليمنية المتعارف عليها والواقعة إلى جنوب عسير ونجران وجازان، بل إن هذه المناطق الثلاث تميزت بكونها أقاليم ذات صبغة خاصة، وإن تشابهت فيها كثير من المظاهر الثقافية العامة مع غيرها من المناطق في الحجاز ونجد واليمن. وفي تاريخ اليمن الحديث لم تقم دولة يمنية واحدة بالتحكم في شمال اليمن وجنوبه إلا عقب قيام الوحدة اليمنية في عام 1994م (جريجري جويس، 1993م: 15). وفيما يخص حدود اليمن الجنوبي مع السعودية، يمكن إرجاع جذورها التاريخية إلى الخط الأحمر الذي اتفقت عليه بريطانيا والدولة العثمانية، إبان المؤتمر العثماني - البريطاني لتحديد مناطق نفوذهما في شرق وجنوب شبه الجزيرة العربية عام 1913م، وجرى التصديق على هذا الاتفاق في 5/6/1914م (Helms, 1981: 278). ويشير أباطة إلى أن النزاع الحدودي السعودي اليمني لم يكن صناعة أوروبية، وإنما كان صراعاً حدودياً عربياً (فاروق أباطة، 1987 (ب): 57)، إلا أن الأحداث التاريخية ذات الصلة تبين أن جذور الحدود السياسية المعاصرة لليمن حديثة نسبياً، وأن معظمها صناعة

عثمانية وبريطانية، كما أن جذور الحدود السعودية - اليمنية في القطاع الغربي ما هي إلا نتاج لموازن القوة والقدرة على العمل السياسي والعسكري، والنفوذ السياسي والعسكري والفكري للطرفين في هذه المنطقة. هذا ويظهر الشكل (3) تصوراً تقريبياً لادعاءات الحدود المتضاربة تاريخياً بين المملكة العربية السعودية واليمن.



شكل (3)

الادعاءات الحدودية السعودية اليمنية قبل معاهدة جدة 2000م

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: Schofield, 2000، وزارة التعليم العالي، 1419هـ المركز الوطني للمعلومات 2002م.

المبحث الثالث

الحدود السعودية - اليمنية بعد معاهدة الطائف 1934م

تعتبر الحدود السعودية - اليمنية الناجمة عن حرب عام 1934م بين البلدين، ثم معاهدة الطائف لعام 1934م، وحدود الأمر الواقع في قطاع الحدود الشرقي، الأطول امتداداً، والأكثر تعقيداً وإشكالاً بين قطاعات الحدود العربية. وعلى الرغم من مرور عقود طويلة على نشأة هذه الحدود، فإن قسماً كبيراً ظل غير متفق عليه بين البلدين لفترة تقارب 66 عاماً، ودارت مفاوضات طويلة بين البلدين منذ عام 1955م لترسيم ما تبقى من الحدود بينهما، التي لم تشملها معاهدة الطائف (1934م). وشهدت قضية الحدود بين الطرفين كثيراً من العقبات والتوترات، إلا أن الحكمة والإرادة السياسية، والمصالح الاستراتيجية، والعلاقات الأخوية والتاريخية بين البلدين، كانت لا بد أن تسود في النهاية، لإنهاء هذا النزاع الحدودي الذي طال مداه، وكلف كثيراً من الجهد والمال والرجال.

الوضع العام للحدود بين البلدين:

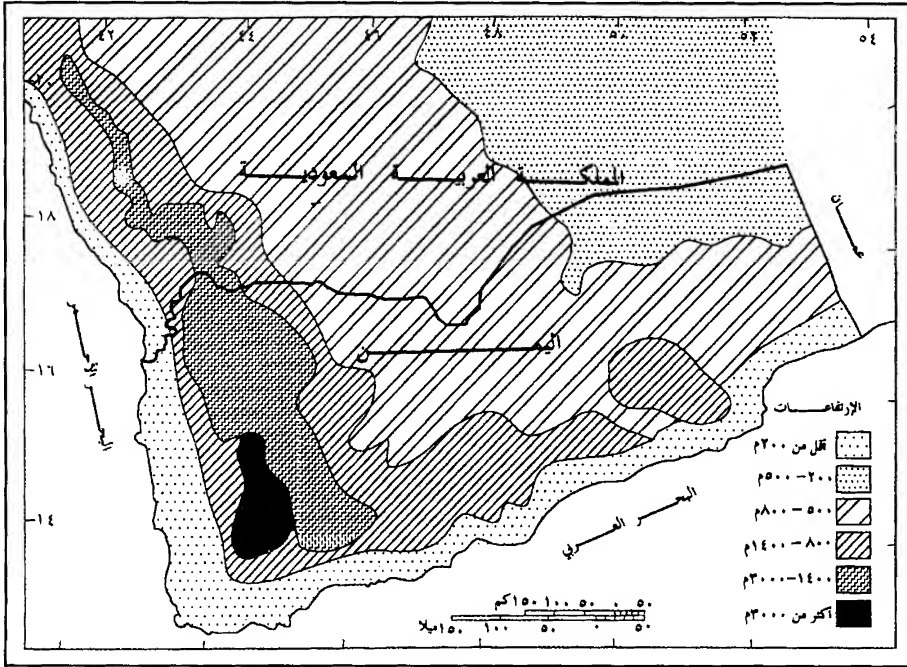
ترجع نشأة الحدود الدولية الحالية بين السعودية واليمن إلى فترة مبكرة من القرن العشرين، عندما تم ضم مقاطعات عسير ونجران وجازان إلى المملكة العربية السعودية، نتيجة للروابط التاريخية والسياسية بين هذه المناطق والدولة السعودية الناشئة حينئذ، وتزامن ظهور المملكة العربية السعودية مع نشأة الدولة المعاصرة في اليمن تحت نظام الإمامة، بعد تخلص البلاد من الحكم العثماني، إثر هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى. ونتيجة للتطورات التالية، وعقب بسط الحماية السعودية على الأقاليم المتاخمة لليمن، قامت الأخيرة ببعض التحركات العسكرية للاستيلاء على بعض هذه المناطق. وما لبثت الحرب أن نشبت بين الطرفين السعودي واليميني في عام 1934م، وتوغلت القوات السعودية عميقاً في اليمن حتى استولت على ميناء الحديدة. والواقع أن العمليات العسكرية السعودية في المناطق المشار إليها أو في اليمن الشمالية ذاتها في ذلك الوقت، كانت محكومة بعدد من العوامل الرئيسية التي حدت كثيراً من قدرات هذه القوات، التي تؤثر في الغالب في العمليات العسكرية ضد الأقاليم المجاورة، ومن أهم هذه العوامل: المسافة، والقوة، والتأثير العام، والكلفة السياسية، والظروف العامة المحيطة بهذه العمليات (Pearson, 1974: 440). وكان لهذه العوامل دور فعلي على ما يبدو في وضع حد لهذه الحرب العربية - العربية في نهاية الأمر.

ونتيجة للوساطات العربية والإسلامية، لجأ الطرفان إلى التفاوض، ثم الصلح الذي تمخض عن معاهدة الطائف لعام 1934م، التي اعترفت بصورة رسمية بتبعية كل من عسير ونجران وجازان للسعودية، وعينت خط الحدود بصورة تفصيلية بين البلدين، غير أنها لم تتعرض للحدود الشرقية لليمن الشمالي مع السعودية، كما أن حدود الجزء الجنوبي من اليمن مع السعودية لم تكن محل تفاوض نظراً لوقوع جنوب اليمن حينئذ تحت الحماية البريطانية (عبدالله القبايع، 1992م: 186؛ عيد الجهني، 1994م: 235؛ جريجي جويس، 1993م: 95؛ Abu-Dawood, 1993: 35). (Karan, 1990: 35).

الوضع الجغرافي للحدود عقب معاهدة الطائف:

فيما يخص الوضع الجغرافي للحدود بين البلدين في هذه الفترة، فيقدر امتدادها بنحو 1407 كم، بدءاً من نقطة رأس المعوج على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، حتى نقطة التقاء الحدود الثلاثية السعودية العمانية - اليمنية في الشرق على الحواف الجنوبية لصحراء الربع الخالي، ويمكن تقسيم الحدود بين البلدين إلى قطاعين رئيسيين، خلاف القطاع البحري. ويبلغ طول القطاع الغربي من هذه الحدود نحو 294 كم، ويمثل نحو 20,89٪ من إجمالي طول الحدود البرية بين البلدين، بينما يبلغ طول القطاع الشرقي نحو 1113 كم، أي ما يمثل 79,11٪ من إجمالي طول الحدود البرية بين البلدين.

ويبدأ امتداد القطاع الحدودي الغربي المتفق عليه بين البلدين بموجب معاهدة الطائف لعام 1934م، من نقطة رأس المعوج على ساحل البحر الأحمر، مقابل جزيرة الدويمة الصغيرة الحجم، بين قرىتي المُوَسَم السعودية وميدي اليمنية. ومن هذه النقطة يتجه خط الحدود إلى الشمال والشمال الشرقي بشكل متعرج لمسافة 200 كم تقريباً، ثم يغير اتجاهه إلى الشرق لمسافة تصل إلى 94 كم تقريباً. ويشتمل هذا القطاع الحدودي على بعض الخطوط المستقيمة القصيرة. ويتعرج خط الحدود كثيراً بين الجبال ليفصل بين كثير من القرى والبلدات السعودية واليمنية المتقابلة والمتناثرة على جانبي الحدود. ويمر خط الحدود في هذه المنطقة ضمن مجموعة من الأشكال التضاريسية المتباينة، فيبدأ من السهل الساحلي المنبسط، فالنجد الساحلية التي تقع بين السهل الساحلي وحافات الانهدام الرئيسي، فمرتفعات عسير التي تشكل كتلة مرتفعة مستطيلة، حتى يصل إلى الشعاف التي تشكل حافات الهضاب التي تطفئ بالجبال شرقاً، فرمال أطراف الربع الخالي (عبدالرحمن الشريف، 1404هـ: 31) (شكل 4).



شكل (4)

الملاحم الطبوغرافية لمناطق الحدود السعودية اليمنية

المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ.

Yemen Maps Online Sestcic, 2002 - Texas Maps Saudi Online, 2002

ويعتمد توزيع المستوطنات البشرية في هذه المناطق الحدودية، على الزراعة وتوافر المياه في هذه المناطق الجبلية الموجودة بالفعل في عديد من المواقع على حافات الأودية والمصاطب الجبلية، مما أدى إلى وجود نمط استيطاني مميز في المنطقة الجبلية للحدود بين السعودية واليمن. وفي الشرق ينحني خط الحدود جنوب بلدة ظهران الجنوب السعودية وشمال بلدة سحار اليمنية، ثم ينحني مرة أخرى تاركاً مدينة نجران داخل الأراضي السعودية، ثم يتجه شرقاً حتى مشارف المناطق الرملية عند نقطة جبل الثأر (وزارة الدفاع والطيران، 1407هـ، وزارة التعليم العالي، 1419هـ، وزارة الخارجية، 1397هـ، عبدالرحمن الشريف، 1415هـ: 36)، وهو جبل طويل مع مجموعة من الجبال جنوب الحدود اليمنية السعودية، ويبعد 25 كم من نجران تقريباً (عبدالله بن خميس، 1410هـ: 37).

وعلى وجه العموم، فإن خط الحدود السعودي - اليمني في القطاع الغربي

يعبر السهل الساحلي والتلال الغربية ثم سلسلة جبال عسير واليمن الوعرة متجهاً إلى الشرق حتى يقطع حافات أحواض التصريف الشرقية الداخلية. وتأخذ مظاهر السطح هنا اتجاهات شمالية جنوبية، في حين يأخذ خط الحدود مساراً شرقياً غربياً في عكس اتجاه مظاهر السطح الوعرة، مما أدى إلى تعقيدات فنية واجتماعية في مسألة ترسيم الحدود في هذه المنطقة كما يلاحظ على معاهدة الطائف وملاحقها التفصيلية.

وفيما يتعلق بالقطاع الشرقي للحدود السعودية - اليمنية، فإنه يمكن اعتبارها «حدود أمر واقع» لم يتفق عليها البلدان في هذه المرحلة، كما تشير إلى ذلك معظم المصادر والخرائط المتوافرة. ويمكن وصفها كذلك بأنها حدود غامضة إلى حد ما، نظراً لتباين وجهات نظر الطرفين حولها، وتعدد الادعاءات حيالها خلال فترة طويلة، قبل استقلال اليمن الجنوبي عن بريطانيا وبعده. وتمتد الحدود الواقعية بين البلدين في هذا القطاع مع امتداد الحواف الجنوبية والشرقية للربع الخالي، حيث تقطع الكتبان الرملية الهائلة، وبعض الأودية الصغيرة الجافة، التي تشكل ممرات طبيعية للحركة في منطقة تكاد تكون شبه خالية من السكان. ويتباين امتداد خط الحدود في هذا القطاع بشكل واضح بين خرائط الطرفين. ويشير الشكل (3) إلى خط حدود البلدين المتفق عليه في معاهدة الطائف، والادعاءات المختلفة للبلدين في مراحل متعددة من النزاع الحدودي، وخط حدود الأمر الواقع في القطاع الشرقي (Abu-Dawood, 1993: 195)؛ وزارة الدفاع والطيران، 1418هـ).

الوضع القانوني للحدود بعد معاهدة الطائف:

فيما يختص بالوضع القانوني لحدود البلدين في هذه المرحلة تعتبر معاهدة الطائف وملحقاتها المبرمة بين السعودية واليمن في عام 1934م الأساس القانوني الأول الذي تقوم عليه عملية صناعة الحدود السعودية اليمنية برمتها. وجاء إعلان مذكرة التفاهم التي وقعها الطرفان في مكة المكرمة عام 1995م ليضع الأساس القانوني الثاني الذي يحكم وضع الحدود السعودية - اليمنية. وعلى الرغم من وجود وجهات نظر متباينة بشأن القطاع الشرقي لحدود البلدين، وظهور أنماط متعددة ومتتابة من التوترات والأزمات بين البلدين بين الحين والآخر، والتقارير الصحفية التي تشير إلى احتمالات بترولية واحدة في نطاق القطاع الحدودي الشرقي، فإن الأساس القانوني للوصول إلى تسوية نهائية وعادلة بين الطرفين يبدو متوافراً، بحيث يسمح عن طريق المفاوضات المباشرة من الوصول إلى حل نهائي

لهذه القضية التي طال الجدل حولها (Abu-Dawood, 1993: 198؛ صحيفة الشرق الأوسط، 29/7/1998؛ صحيفة الشرق الأوسط، 12/8/1998؛ صحيفة عكاظ 9/2/1998م).

وفيما يختص بالوضع الحالي للحدود السعودية - اليمنية في هذه المرحلة فقد كان يميل إلى الهدوء المشوب بالحذر، وتواصل العديد من اللجان الحدودية المشتركة المتخصصة بمفاوضاتها في كل من الرياض وصنعاء، وذلك على أساس معاهدة الطائف ومذكرة التفاهم المشار إليهما سابقاً. وجرت هذه المفاوضات بهدف تجديد علامات الحدود في القطاع الغربي من الحدود، وترسيم ما تبقى من الحدود في القطاع الشرقي، وتعيين الحدود البحرية بين البلدين في منطقة البحر الأحمر (أحمد الغامدي، 1420هـ: 70؛ صحيفة الشرق الأوسط، 21/7/1998؛ صحيفة الشرق الأوسط، 26/7/1998؛ صحيفة عكاظ، 3/7/1998م). وعلى الرغم من «الاشتباكات العسكرية» بين الطرفين في السنوات الأخيرة، مما أعطى الانطباع بأن حل هذا النزاع الحدودي القائم منذ 66 عاماً تقريباً، بعيد المنال، فإن المؤشرات دلت على خلاف ذلك. فكان هناك اتفاق على التمسك بمعاهدة الطائف، وترسيم الحدود المنبثقة منها، التي تعتمد على بعض من الظواهر الجغرافية والمنازل القبلية، بدلاً من الاعتماد على الإحداثيات الجغرافية. ولوحظ أن الطرفين في طريقهما إلى اتفاق بخصوص تخطيط (خط الطائف)، وتعيين ما تبقى من الحدود الأخرى وترسيمها (Whitaker, 2000 (A): 9).

المبحث الرابع

الحدود والعلاقات السعودية - اليمنية بين عامي 1962 و 1995م

تعتبر هذه المرحلة الطويلة من العلاقات السعودية اليمنية من أطول المراحل التي مرت بها علاقات البلدين، وأكثرها تقلباً، والتي شهدت التدخل المصري في شؤون اليمن، مما سبب توتراً شديداً في العلاقات السعودية المصرية، التي وصلت إلى أسوأ حالاتها في هذه المرحلة، ويناقش هذا المبحث العلاقات السعودية اليمنية في هذه المرحلة، وانعكاساتها على ملف الحدود بين البلدين، إضافة إلى الأحداث التي سبقت وتلت الوحدة اليمنية، وقضية الكويت، ومحاولة الانفصال في جنوب اليمن التي حركت مسألة الحدود المشتركة بين السعودية واليمن (عبدالرحيم محسن، 1421هـ: 20)، وصولاً إلى مذكرة التفاهم الحدودية بين اليمن والسعودية لعام 1995م.

السعودية والتغيرات السياسية في اليمن:

توترت العلاقات بين السعودية والحكومة اليمنية الجديدة التي أعلنت إلغاء الملكية في اليمن وقيام النظام الجمهوري في عام 1962م، وتدهورت العلاقات، ووصلت إلى حالة حرب حقيقية نتيجة لقيام مصر بإرسال فرق من الجيش المصري لدعم القوات الجمهورية اليمنية، التي دخلت في معارك طاحنة مع القوات الملكية اليمنية التي دعمتها السعودية. وعلى الرغم من أن هذا التوتر كان بسبب متغيرات سياسية، فإن مشكلات الحدود في العالم الثالث عموماً تتسحب على مجمل العلاقات بين البلدان المتنازعة على حدود مشتركة، بما لا يدع فرصاً متاحة للتفاهم (أحمد الشريف، 1421هـ: 20).

وتباينت نتائج الحرب الأهلية اليمنية وتقلبت من أونة لأخرى، ووصل الأمر إلى حد قيام الطائرات المصرية بقصف قرى ومدن سعودية في جازان. وتواصلت الحرب «الأهلية» اليمنية حتى انسحاب الجيش المصري من اليمن بعد هزيمة يونيو 1967م، وبعد هزيمة القوات الملكية في اليمن. ومنذ ذلك الوقت راوحت علاقات البلدين بين التعاون والتجاذب والاضطراب نتيجة للتغيرات المتتالية، والاغتيالات التي شهدتها اليمن، مما أسهم في عدم استقرار العلاقات السعودية اليمنية.

وفيما يتعلق بحدود البلدين، فقد ظل الوضع على حاله هادئاً في إطار حدود معاهدة الطائف، وعادياً فيما يتعلق بحدود الأمر الواقع في بقية القطاعات الحدودية. ولم يتعد الأمر إلى أكثر من إصدار خرائط تبين مطالب حدودية متباينة للطرفين. وقامت قوات من اليمن الجنوبية بمهاجمة موقع الوديعه الحدودي السعودي في عام 1969م، وردت السعودية بقصف جوي أرغم المهاجمين على الانسحاب من المنطقة. وطوال السنوات التالية ظلت مسألة الحدود السعودية اليمنية مجمدة تقريباً، حتى عام 1973م عندما أصدر الطرفان بياناً مشتركاً يوضح «تأكيد الجانبين واتفاقهما التام مجدداً على اعتبار الحدود بين بلديهما حدوداً نهائية فاصلة بصفة نهائية ودائمة كما نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف لعام 1934م» (عبدالرحيم محسن: 1421هـ: 20). ولا ريب في أن هذا البيان هو عبارة عن اتفاق تام على التزام معاهدة الطائف التي تعين القطاع الغربي من الحدود الفاصلة بين اليمن الشمالي والسعودية، كما نصت على ذلك المعاهدة المذكورة نفسها. وطبقاً للبيان السابق استمرت مسألة الحدود الدولية بين البلدين تراوح مكانها، جزء معين معترف به، وآخر هو الأطول عبارة عن حدود الأمر الواقع وادعاءات تاريخية متباينة كما يظهر في الشكل (3).

ومع قيام الوحدة اليمنية في عام 1990م، والعدوان العراقي على الكويت في أغسطس من العام نفسه، وموقف اليمن من هذا العدوان، تأزمت العلاقات اليمنية السعودية، ورُحِّلَت أعداد كبيرة من اليمنيين من السعودية، نتيجة لإلغاء الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في السابق، من حيث دخول المملكة العربية السعودية والعمل والإقامة بها. وجاء الاتفاق اليمني - العُماني الحدودي عام 1990م، وتحفظ السعودية عليه، إضافة إلى الاكتشافات البترولية في المناطق الحدودية المتنازع عليها في الشرق، جاءت لتضيف أبعاداً جديدة لمسألة الحدود السعودية - اليمنية. واستدعى الأمر بدء مفاوضات بين الطرفين لحل المسألة، وتكونت بالفعل لجنة مشتركة من الخبراء مهمتها التوصل إلى آلية تحكم سير المفاوضات الحدودية بينهما (صحيفة الشرق الأوسط، 26/10/1992م). وعقدت اللجنة المذكورة عدداً من الاجتماعات دون تقدم يذكر، وبنهاية عام 1995م تقدمت اليمن باقتراح «لا ضرر ولا ضرار» إلا أن السعودية لم توافق عليه، وشددت على ضرورة بدء البحث بناء على أساس «الإلزامية معاهدة الطائف» (صحيفة الشرق الأوسط، 10/1/1993م).

وفي عام 1994م نشبت حرب الانفصال في اليمن مما أدى إلى تجميد ملف الحدود مع السعودية. وفي أعقاب فشل حركة الانفصال الجنوبية في اليمن، وقع أول صدام حدودي بين السعودية واليمن في هذه المرحلة، عندما اخترقت قوات يمنية حدود الأمر الواقع شرق مركز الخرخير السعودي، وجرت اشتباكات عسكرية حول بلدة البوقة اليمنية (مارك كاتز، 1996م: 119؛ محمد رضوان، 1999م: 148). وأدى تدخل سوريا بين الطرفين إلى انسحاب القوات اليمنية وعودة الأمور إلى ما كانت عليه (رياض الريس، 1998م: 155). وفي غضون هذه المرحلة أعلن اليمن مراراً برغبته في اللجوء إلى أسلوب التحكيم بين البلدين لحل النزاع الحدودي (مشاري النعيم، 1999م: 64). غير أن السعودية أكدت ضرورة حل المسألة عن طريق التفاوض المباشر. وسعى اليمن إلى الربط بين موضوع الحدود والمواضيع الاقتصادية ومسألة الامتيازات السابقة لليمنيين في السعودية (صحيفة الحياة، 18/1/1995م) وكان استمرار هذا التوتر السعودي - اليمني فرصة متاحة قد تستغلها قوى دخيلة بشكل أو آخر (مارك كاتز، 1996م: 112)، وكان من المحتم أن يتجه البلدان إلى إيجاد حل سلمي مرض لقضايهما المتعلقة.

مذكرة التفاهم 1995م:

خلال زيارة قام بها الرئيس اليمني / علي عبدالله صالح إلى مكة المكرمة في شهر رمضان المبارك عام 1415هـ / يناير 1995م، واجتماعه مع الملك / فهد بن

عبدالعزیز، توصلت السعودية واليمن إلى اتفاق مهم تحت مسمى: مذكرة التفاهم كإطار يحكم عملية المفاوضات الحدودية بين البلدين. وتمثلت أهم النقاط الواردة في مذكرة التفاهم فيما يلي:

- تأكيد إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملاحقتها.
- تشكيل لجنة مشتركة مهمتها تجديد العلامات الحدودية المقامة طبقاً لتقارير الحدود الملحقه بمعاهدة الطائف، ابتداءً من نقطة رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي منفذ رديف قراد، بين بلديتي ميدي اليمنية والموسم السعودية، حتى آخر نقطة سبق ترسيمها في جبل الثأر، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة لإقامة العلامات الساريات عليها عن طريق شركة متخصصة تحت إشراف اللجنة.
- تقوم اللجنة بتحديد الإجراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود من جبل الثأر حتى منتهى حدود البلدين تجاه الشرق، والاتفاق على التحكيم في حالة الاختلاف.
- تشكيل لجنة مشتركة لتعيين الحدود البحرية طبقاً للقانون الدولي ابتداء من رأس المعوج.
- تشكيل لجنة مشتركة لمنع أي استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها على حدود البلدين.
- تشكيل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين.
- تعيين لجنة عليا مشتركة للتحقق مما سبق وتسهيل مهام اللجان وإزالة ما قد يعترض سبيلها.
- أكد البلدان التزامهما عدم استعمال أي منهما بلاده قاعدة للاعتداء على البلد الآخر، أو القيام بأي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي ضد الطرف الآخر.
- أوضح الطرفان بجلاء أن هذه المذكرة لا تتضمن تعديلاً لمعاهدة الطائف وملاحقتها وتقارير الحدود المتعلقة بها لعام 1934م (صحيفة الشرق الأوسط، 26/2/1995م؛ صحيفة عكاظ، 26/2/1995م).
- ويلاحظ على مذكرة التفاهم أنها لبت مطالب للطرفين: تحكيم آلية المفاوضات، من حيث إلزامية معاهدة الطائف كمطلب سعودي، ومناقشة المطالب اليمنية بما فيها اللجوء إلى التحكيم في حالة الاختلاف.

المفاوضات والأحداث التالية لمذكرة التفاهم:

تواصلت المفاوضات بين البلدين، واجتمعت اللجان المتخصصة في جولات متعددة بين الرياض وصنعاء، واستمرت هذه المفاوضات ضمن آلية مذكرة التفاهم، وركزت المفاوضات في البداية على ثلاث نقاط رئيسية، وهي:

- تجديد العلامات الحدودية في القطاع الغربي من الحدود البرية، التي تم تعيينها في معاهدة الطائف، وهو القطاع الذي يبلغ طوله حوالي 294 كم.
- تعيين الحدود البرية في القطاع الشرقي الذي لم تشمله معاهدة الطائف، بدءاً من نقطة جبل الثأر في اتجاه الشرق حتى نقطة الحدود الثلاثية مع عُمان.
- تعيين الحدود البحرية بين البلدين.

واستمرت لجان الحدود المختلفة تواصل عملها حتى مطلع عام 1998م عندما حدثت اشتباكات عسكرية بين الطرفين في جزيرة الدويمة، المقابلة لنقطة رأس المعوج، وهي جزيرة صغيرة يراوح طولها بين 6 و 7 كم وعرضها نحو 2 كم (صحيفة الشرق الأوسط، 9/7/1998م). واتهم كل من الطرفين الطرف الآخر بالقيام بإحداثيات ومخالفات وتعديات في مناطق الحدود المختلفة، وظهرت التصريحات التي يؤكد كل طرف فيها صحة مواقفه (صحيفة الشرق الأوسط، 18/7/1998م؛ 21/7/1998م، 22/7/1998م، صحيفة عكاظ، 22/7/1998م؛ عبدالرزاق أبو داود، 1423هـ: 426).

وفي 30/7/1998م، وبعد اتصالات ومفاوضات سريعة متتالية بين الطرفين، توصلاً إلى اتفاق لاحتواء الأحداث الأمنية التي وقعت بينهما أخيراً. ونص الاتفاق، الذي وقع عليه الطرفان في صنعاء، على عدد من النقاط، من أهمها:

- اجتماع لجنة تحديد العلامات الحدودية للخط الحدودي الذي عينته معاهدة الطائف.
- اجتماع اللجنة العسكرية عاجلاً لإبقاء الوضع في جزيرة الدويمة على ما هو عليه ومنع أي استحداثات جديدة.

- اجتماع لجنة تعيين الحدود البحرية.

- عدم اتخاذ أي إجراءات أو استحداثات من شأنها تغيير أية معالم أو القيام بأي استحداثات على الحدود البرية والبحرية.

- بحث الاعتبارات الأمنية والمصالح المشتركة على مستوى القيادة السياسية

في البلدين.

- أن هذا الاتفاق لا يتضمن تعديلاً لمعاهدة الطائف أو مذكرة التفاهم (صحيفة الشرق الأوسط، 30/7/1998م).

وأشارت مصادر يمنية رسمية على ضوء ما حدث في هذه المرحلة، إلى أنها ترغب في تطوير علاقات مع السعودية تحتاج إلى قنوات ثابتة وغير استثنائية، وأن هذه العلاقات ليست حدوداً أو أسلاكاً شائكة فقط أو مجرد جبل أو تل هنا وهناك، ولكنها منظومة متكاملة تجمع الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والاجتماع والتجارة (صحيفة الشرق الأوسط، 12/8/1998م).

واعتبرت مصادر سعودية أن الخلافات الأخيرة بين البلدين في طريقها نحو الحسم بعد تدخل القيادتين السياسيتين في البلدين، وأكدت المصادر السعودية أن البلدين توصلا بالفعل إلى أسس تضبط الأوضاع بينهما بشكل يكفل مصلحة الجميع، ولا يؤدي إلى إزعاج أي من البلدين، وسوف يساعد في تسريع إنجاز مهام المفاوضات حول الحدود (صحيفة عكاظ، 29/7/1998م). وأكدت مصادر يمنية أن المشكلات بين الدوريات العسكرية على جانبي الحدود من هنا وهناك هي بسبب أخطاء...! وأن الأمور عادت إلى طبيعتها، والمشكلات جرت تسويتها، ولجان الحدود تمارس عملها لترسيم ما تبقى من الحدود (صحيفة الشرق الأوسط، 11/8/1998م).

المبحث الخامس

معاهدة جدة 2000م والحل النهائي

جاءت معاهدة جدة الموقعة بين السعودية واليمن في 26/7/2000م بمدينة جدة، من وزيرى خارجية البلدين وحضور ومباركة أعلى القيادات السياسية فيهما، لتضع حداً نهائياً ودائماً ومرضياً للنزاع الحدودي الذي استمر بين البلدين لمدة تقارب 66 عاماً. وفيما يلي تحليل شامل لمعاهدة جدة 2000م، وبعض الملامح الجغرافية للحدود السياسية النهائية التي تمخضت عنها هذه المعاهدة.

تحليل معاهدة جدة 2000م:

من خلال قراءة متعمقة في المواد والملاحق التي احتوتها معاهدة جدة 2000م بين السعودية واليمن، يمكن إيراد الملاحظات والاستنتاجات التالية:

- أكدت معاهدة جدة في المادة (1) شرعية معاهدة الطائف لعام 1934م وإلزاميتها، وهو ما يمكن تفسيره بأنه تثبيت واستمرارية وديمومة هذه المعاهدة، بمجملها، حيث لم يستثن هذا الالتزام أيّاً من مواد معاهدة الطائف. ومن ثم يتوقع عودة العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى سابق عهدها، وعودة العمالة اليمنية

للعمل في السعودية، إلا أن هذه العودة قد تكون ضمن القوانين السعودية ذات الاختصاص كرد على موقف اليمن من العدوان العراقي على الكويت عام 1990م.

- عينت معاهدة جدة 2000م القسم الشرقي من الحدود بين البلدين، التي يصل طولها إلى نحو 1200 كم، وهو أطول القطاعات الحدودية بين البلدين، وشهد في السابق نزاعاً إقليمياً طويلاً ومعقداً (صحيفة 26 سبتمبر، 2000/6/22م).

- أضافت معاهدة جدة 2000م إلى اليمن، بحسب امتداد خط الحدود الشرقية الجديد الذي أظهرته خريطة جديدة نشرتها بعض الصحف اليمنية، ما يقدر بـ 40000 كم² في مناطق كانت محل نزاع طويل، عند عروق بن حمودة في الربع الخالي، المثلث الشرقي الشمالي بالقرب من محافظة مأرب اليمنية (صحيفة السياسة، 16/6/2000م). وقد تكون هذه الإضافة (نظرية) حالياً حتى صدور الخرائط الرسمية التي يقرها الطرفان.

جرى للمرة الأولى تعريف الحدود البحرية بين البلدين امتداداً من خط القاعدة في اتجاه البحر العالي، وقسمت الجزر الصخرية غير المأهولة في هذه المنطقة البحرية، التي كانت محل النزاع في السابق بطريقة جيدة بين البلدين، وتبنت المعاهدة وجهة النظر السعودية فيما يخص اتجاه خط الحدود البحرية نحو الغرب مباشرة، بينما طالب اليمن في الماضي أن يتجه هذا الخط إلى الشمال الغربي (Whitaker, 2000 (B): 3).

- تمكنت السعودية، ولأول مرة، من الحصول على اعتراف وإقرار يمني كامل ونهائي وغير قابل للنقض بتبعية مناطق عسير ونجران وجازان للمملكة، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني السعودي، وذلك من خلال إلزامية معاهدة الطائف 1934م وشرعيتها.

- ألغت معاهدة جدة 2000م عملياً المادة (22) من معاهدة الطائف التي تنص على أن مدة معاهدة الطائف عشرون سنة قمرية قابلة للتجديد، لعدم جدوى هذه المادة وتعارضها مع ما ورد في المادة (2) من معاهدة جدة 2000م، التي تعين خط الحدود الفاصل والنهائي بين البلدين المتعاهدين، وهو ما يمكن اعتباره إنجازاً كبيراً للسعودية ظلت تسعى إليه عقوداً طويلة.

- أكدت معاهدة جدة ما ورد في المادة (5) من معاهدة الطائف من التزام الطرفين إخلاء أي موقع عسكري ضمن 5 كم من كامل جانبي خط الحدود بحسب تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف.

- أنشأت معاهدة جدة 2000م، ما يمكن تسميته «بمنطقة عسكرية محايدة» على طول امتداد القسم الشرقي من حدود البلدين الذي لم تشمله معاهدة الطائف، بحيث لا يجوز لأي من الطرفين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن 20 كم على جانبي خط الحدود في هذه المنطقة، مع جواز تسيير دوريات أمنية متنقلة بأسلحتها الاعتيادية في المنطقة المذكورة.

- أنشأت معاهدة جدة ما يشبه «المنطقة الاقتصادية المشتركة» على جانبي كامل خط الحدود بين البلدين، بحيث إنه في حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار فإن الطرفين المتعاهدين يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاستغلال المشترك لهذه الثروة. ومن الملاحظ على المادة السادسة من الملحق الرابع لمعاهدة جدة، خلوها من تحديد عرض منطقة الاستثمار المشترك للثروة الطبيعية التي يمكن أن تكتشف، ويمكن أن يكون هذا الموضوع متشعباً وصعباً في المستقبل بسبب خلو المعاهدة من تحديد مكاني دقيق لهذه المنطقة على جانبي خط الحدود.

- تركت المعاهدة الباب مفتوحاً أمام الطرفين لتحديد بوابات العبور والمنافذ الحدودية الرسمية، على كامل خط الحدود البرية.

- تركت المادة الثانية من معاهدة جدة، الجزء الأول، المجال مفتوحاً بين الطرفين لتعديل خط الحدود في القسم الغربي الذي أقرته معاهدة الطائف، وحددت إحداثياته معاهدة جدة، وفي حالة تضارب الإحداثيات المشار إليها مع موقع أو مواقع قرى أحد الطرفين، تكون المرجعية مستقاة من إثبات تبعية هذا الموقع أو القرية أو القرى، ومرتبطة بانتمائها لأحد الطرفين، ومن ثم يعدل خط الحدود تبعاً لذلك عند وضع العلامات الحدودية. ومن الملاحظ أن هذه المادة لم تحدد طبيعة الانتماء المقصود. وربما تكون هذه الجزئية عرضة لتفسيرات متباينة مستقبلاً، وسيحسم هذا الأمر عند وضع العلامات الحدودية على الطبيعة ورسم الخرائط النهائية للحدود.

- حددت معاهدة جدة ولأول مرة الإحداثيات الجغرافية لعلامات الحدود بين البلدين، التي يمر بها كامل خط الحدود البري والبحري في جميع القطاعات، كما أتاحت المعاهدة المذكورة المجال أمام الطرفين لاختيار شركة عالمية متخصصة للقيام بأعمال المسح الميداني لكامل خط الحدود البرية والبحرية، مع إلزامها بالتقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل النقاط الحدودية وببقية الأوصاف الواردة في

معاهدة الطائف وتقرير الحدود الملحق بها، والإزامية هذه الأحكام للطرفين (صحيفة المدينة المنورة، 27/6/2000م). ومن الملاحظ على هذه المادة تأكيدها الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحق بمعاهدة الطائف، ونشأت بعض المشكلات في الماضي فيما يخص التطبيق الفعلي لهذه الأوصاف على الطبيعة، نظراً لأن كثيراً منها اعتمد على منازل القبائل وما شابهها من الأوصاف، وهي معرضة للتغيير بعد مرور كل هذا الوقت على معاهدة الطائف. ويؤمل أن تكون عملية تحديد الإحداثيات الجغرافية لكامل خط الحدود بين البلدين، كما أقرته ملاحق معاهدة جدة عاملاً حاسماً في إنهاء هذه المسألة.

- أسندت معاهدة جدة إلى الطرفين عملية اختيار شركة عالمية متخصصة لإعداد خرائط تفصيلية لكامل خط الحدود البرية بين البلدين، وسوف تصبح هذه الخرائط بعد توقيعها من الطرفين جزءاً لا يتجزأ من معاهدة جدة 2000م. إضافة إلى إعداد خرائط تفصيلية للحدود البحرية بين البلدين.

- حددت معاهدة جدة مناطق خاصة بالرعاة في حدود 20 كم على جانبي القسم الشرقي من خط الحدود بين البلدين، وبينت الأحكام الخاصة بتنقلهم، والرسوم والضرائب المتعلقة بذلك، وتركت للطرفين حرية التفاوض لتحديد نقاط عبور الرعاة (صحيفة الجزيرة، 27/6/2000م).

- أتاحت معاهدة جدة لكلا الطرفين الحق في اتخاذ الإجراءات الوقائية، وفرض القيود اللازمة على استيراد وتصدير الحيوانات المصابة بالأمراض الوبائية، أو حالات انتشار الأوبئة، والتعاون بينهما للحد من انتشارها. وقد تعاون البلدان بالفعل في الفترة الأخيرة لمكافحة حمى الوادي المتصدع التي انتشرت على جانبي الحدود في مناطق جازان وعسير السعوديتين وما يجاورها من مناطق يمنية.

- أتاحت معاهدة جدة 2000م فرصة تاريخية جيدة لليمن «للخروج من أسر حرب الخليج الثانية... وأن يتطلع إلى استعادة عماله دورهم في كل دول الخليج... وأن يسعى إلى دور إقليمي يتناسب مع حجمه مجاوراً لتكتل إقليمي فاعل هو مجلس التعاون الخليجي» (صحيفة الحياة، 14/6/2000م).

- في إطار المصالح المتوقعة من إنجاز معاهدة جدة التاريخية، يتبين أن هذه المعاهدة تمثل إطاراً ومنظومة سياسية تقوم على أساس «إزالة العوائق والتركيز على عنصري الطمأنينة والثقة، ومثل هذه التوجهات تفتح مجالات أوسع لرؤوس

الأموال وإقامة مؤسسات استثمارية تكون جسراً للمصالح المتبادلة بين البلدين» (مجلة التجارة، 1421هـ: 7).

بعض الملامح الجغرافية للحدود بحسب معاهدة جدة 2000م:

من خلال تحليل الخرائط الأولية المتوفرة، والأطالس والخرائط الجغرافية الأخرى عن منطقة الحدود وخط الحدود الذي أقرته معاهدة جدة 2000م يمكن إيراد الملاحظات الآتية عن قطاعات الحدود المختلفة التي شملتها المعاهدة:

القطاع الحدودي الغربي:

تأخذ الحدود الدولية السعودية اليمنية النهائية الاتجاه الغربي - الشرقي، حيث تمر فوق أقاليم جغرافية متباينة عبر توجهها العام. فالجزء الغربي من الحدود الذي يبدأ عند نقطة رأس المعوج على ساحل البحر الأحمر يمر فوق سهل تهامة الساحلي المحلي الذي لا يزيد عرضه على 40 كم، ويقع هذا السهل بين ريف البحر الأحمر والتلال السفحية الواقعة إلى الشرق وتتميز هذه المنطقة من الحدود السعودية - اليمنية بالسباح وأحواض البحيرات الساحلية والصخور الجيرية القابلة للزوبان، إضافة إلى مجاري الأودية العميقة والشديدة الانحدار نحو البحر الأحمر، وتقوم هذه الأودية بتصريف جزء من مياه جبال عسير الشاهقة نحو البحر، عبر أودية قصيرة سريعة الجريان أهمها: أودية جازان وضمد وحرص. ومن الملاحظ أن الحدود عبر سهل تهامة لا تتبع أياً من الأنظمة المائية بالمنطقة، ويوجد بهذه المنطقة عدد محدود من المنافذ والمعابر الحدودية، أهمها الطوال السعودي ويقابله منفذ حرص اليمني، حيث اتفق الطرفان على أن تكون منافذ العبور بين البلدين بطريقة نقطتي عبور متقابلتين وغير متباعدتين، على أن تكون المسافة الفاصلة بين كل منفذين متقابلين تراوح بين 200 و600 متر، وذلك بحسب طبيعة الأرض (صحيفة الشرق الأوسط، 30/10/2000م). ويبلغ طول الحدود الدولية في هذا الجزء 40 كم تقريباً كما أسلفنا. وأسهمت طبيعة سهل تهامة المنبسطة في تسهيل الاتصالات البرية بين اليمن والسعودية في هذه المنطقة. وتقوم الزراعة التقليدية في مناطق الحدود في سهل تهامة اعتماداً على مياه الأودية المنحدرة من الجبال والتلال الشرقية انظر (شكل (4)، وشكل (6)).

أما الجزء الثاني من القطاع الحدودي الغربي بين البلدين، فإنه يسير فوق التلال الغربية وجبال تهامة، وتسمى هذه المنطقة عموماً باسم جبال تهامة، وهي تلال انكسارية سُلْمِيَّة. وتأخذ الحدود الدولية بين البلدين هنا اتجاهًا شماليًا شرقيًا على وجه العموم، مع تعرجها المستمر عبر التلال، وتتبعها لخطوط تقسيم المياه

حيناً، وابتعادها عنها حيناً آخر. وتتميز منطقة الحدود في هذا الجزء بوجود أعداد كبيرة من المستوطنات البشرية المتناثرة على الجانبين (شكل (4)). وتسود الزراعة التقليدية بالمنطقة نظراً لوفرة مياه الأمطار كلما اتجهنا شرقاً. وتعود التضاريس الجبلية في هذه المنطقة عمليات إنشاء الطرق بشكل كبير، وتمثل هذه المنطقة الحدودية في جبال عسير طرقاً سهلة للمهربين والمتسللين، نظراً لوعورة تضاريسها وصعوبة حراستها. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المنطقة حوالي 90 كم، ويوجد بها عدد من المنافذ والمعابر الحدودية بمختلف فئاتها وأهما الخوبة والجلاح والسرادح وقيس. واتفق الطرفان على أن تكون علب المنفذ الرسمي بين البلدين في هذه المنطقة (صحيفة المدينة المنورة، 2000/6/27م).

وفي منطقة عسير، حيث الحدود السعودية - اليمنية قصيرة نسبياً، وتبلغ حوالي 40 كم، ينحرف خط الحدود بحدة في اتجاه الجنوب الشرقي عبر جبال عسير الوعرة التي يزيد ارتفاع بعضها على 2500 م. وتسير الحدود باتجاه هضبتي عسير ونجران حيث تمثل هذه المنطقة انتقالاً بين المناطق الجبلية وصحراء الربع الخالي إلى الشرق والجنوب الشرقي. ويوجد في هذا الجزء من الحدود عدد من المنافذ والمعابر الحدودية، أهمها ظهران الجنوب. وفي منطقة نجران تمتد حدود البلدين إلى الجنوب، ثم في اتجاه الشرق حتى نقطة جبل الثأر، التي تمثل آخر نقطة حدودية عينتها معاهدة الطائف. ويمتد خط الحدود في هذه المنطقة لحوالي 94 كم فوق أراض هضبية حتى حواف الصحراء. ويوجد في هذه المنطقة عدد من المعابر الحدودية أهمها منفذ الخضراء السعودي يقابله منفذ البقعة اليمني (صحيفة الشرق الأوسط، 2000/10/30م).

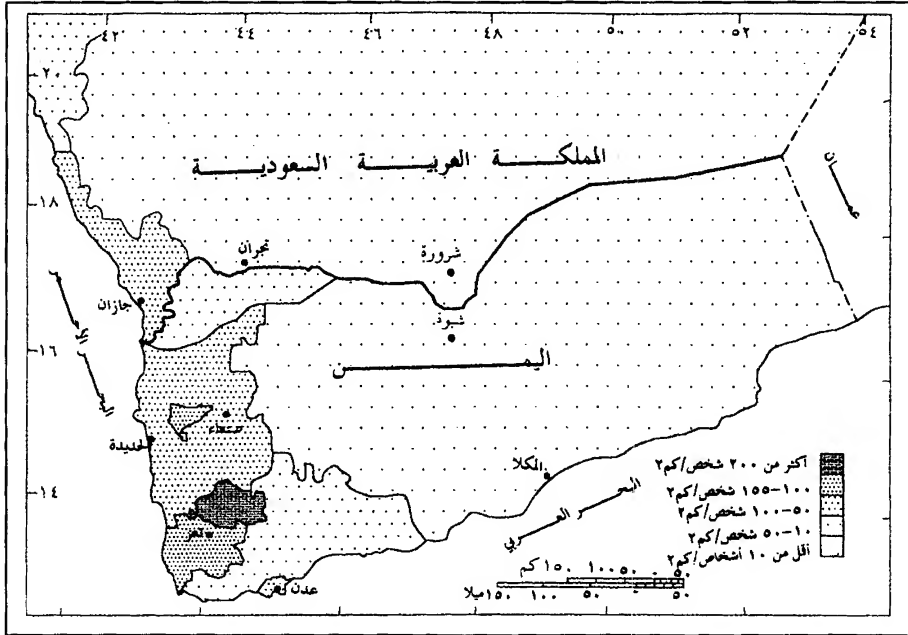
ولتخصيص الوضع الجغرافي للحدود في هذا القطاع (الغربي) يمكن القول إن العلاقات بين الأقاليم السعودية الجنوبية الغربية الثلاثة التي ذكرناها، ومناطق شمال اليمن الحدودية المقابلة تنحصر في نمطين رئيسيين من الصلات: (1) الانتقال عبر المنافذ الحدودية بمختلف فئاتها؛ (2) التفاعل البشري التلقائي غير المقنن عبر الحدود بوسائل مختلفة، حيث تسود التجمعات القبلية هنا كما يظهر في الشكل (2).

ولمحدودية الاتصال الطبيعي في هذه المنطقة، والفوارق الاقتصادية على طرفي الحدود، وعدم وجود مراكز اقتصادية مهمة في المنطقة الحدودية، فإن الأنشطة

الاقتصادية عبر الحدود السعودية - اليمنية هنا، تبدو مقتصرة على عمليات استيراد منتجات زراعية يمنية محدودة في بعض الفترات، وتصدير أو تهريب كميات من البضائع الاستهلاكية من السعودية (عبدالرزاق أبو داود، 1419هـ (ب): 17).

القطاع الحدودي الشرقي:

فيما يتعلق بالقطاع الحدودي الشرقي بين اليمن والسعودية الذي عينته معاهدة جدة، والذي يمتد لمسافة 1200 كم تقريباً، فوق أراض صحراوية قاحلة في الأطراف الجنوبية لصحراء الربع الخالي، فإن المظهر الجغرافي العام لهذه المنطقة يفتقر بشدة للاستيطان البشري على جانبي الحدود لأسباب واضحة جداً، وتنخفض فيه معدلات الكثافة السكانية إلى أدنى حد (الشكل 5)، عدا بعض مراكز الحراسة الحدودية التي تفصل بينها مسافات كبيرة جداً وتفتقر إلى قاعدة اقتصادية.



شكل (5)

الكثافة السكانية في مناطق الحدود السعودية اليمنية

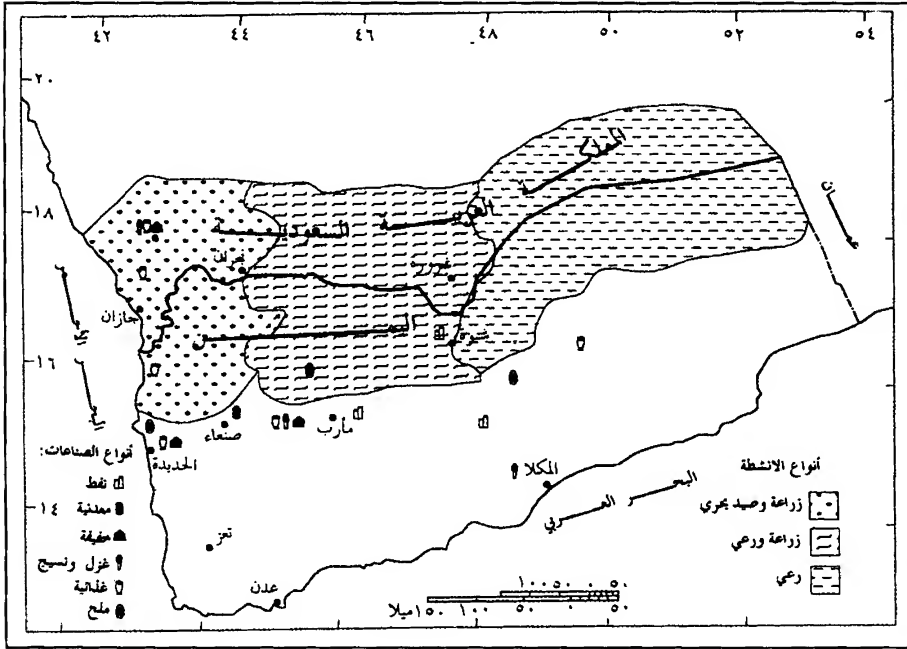
المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ

Yemen Maps Online Sestcic, 2002 - Texas Maps Saudi Online, 2002

وأهم المراكز الحدودية السعودية في القطاع الشرقي من الحدود كل من: الوديعة وشرورة والخرخير. وتكاد حركة النقل والتفاعل البشري عبر الحدود هنا تكون معدومة، ويؤمل أن تتغير الأوضاع في هذه المنطقة الحدودية خصوصاً على ضوء الاكتشافات (الشكل (6)) والاحتمالات البترولية التي تردت عن المنطقة في السنوات الأخيرة، وبخاصة في ظل محدودية الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة كما يظهر من الشكل المشار إليه، والتي تنحصر أساساً في حرفة الرعي. واتفق الطرفان على استحداث منفذ الوديعة السعودي في هذا القطاع على أن يتم لاحقاً تحديد المنفذ المقابل له من الجانب اليمني (صحيفة الشرق الأوسط، 30/10/2000م).

شكل (6)

الأنشطة الاقتصادية في مناطق الحدود السعودية اليمنية



المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ

Yemen Maps Online Sestcic, 2002 - Texas Maps Saudi Online, 2002

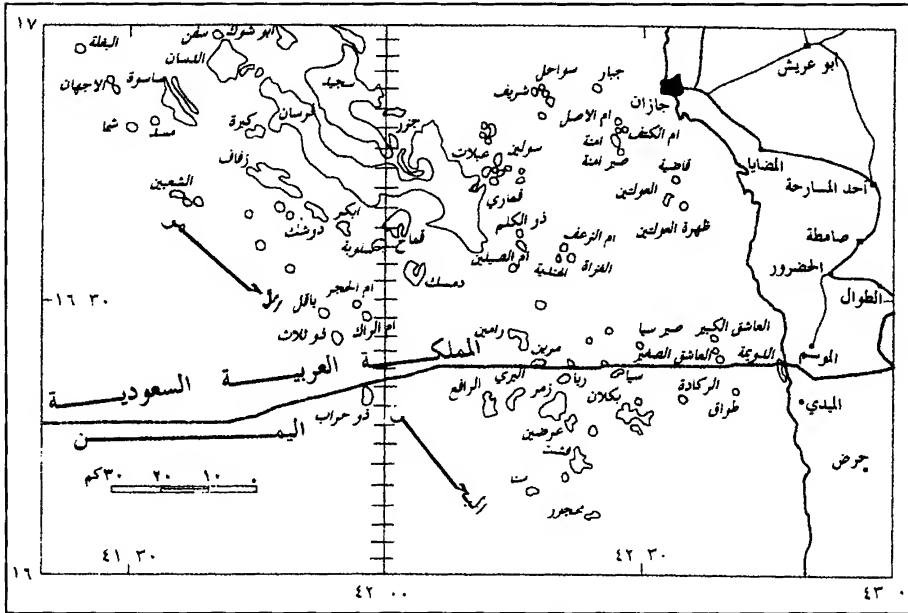
طبيعة القطاع الشرقي:

يتكون القطاع الحدودي الشرقي للحدود السياسية الدولية بين السعودية واليمن من 14 خطاً حدودياً، تختلف في أطوالها، ويزيد طولها بصورة مطردة كلما

اتجهنا شرقاً. إضافة إلى 17 نقطة إحداثية. ولوحظ أن تزايد أطوال الخطوط الحدودية في اتجاه الشرق ناتج في الأساس من ابتعادها عن المناطق الجبلية، وامتدادها في المناطق الصحراوية في الربع الخالي التي تكاد تخلو من المستوطنات البشرية. وتتخذ هذه الخطوط الحدودية الـ 14 أشكالاً هندسية بحتة، مما يسمح بتصنيفها كحدود هندسية، أسهمت الظروف التضاريسية، أولاً والسياسية ثانياً، في صنعائها وتشكيلها. غير أن المسافات بين الإحداثيات المذكورة، والامتدادات الفعلية بين هذه الخطوط لم توضح ضمن معاهدة جدة (2: (Whitaker, 2000 (B)، وربما ترك ذلك لعملية التخطيط الفعلي على الأرض من قبل شركة هانز الألمانية المختصة، التي اختارها الطرفان لتقوم بعمليات المسح الجوي والميداني، ووضع العلامات الحدودية البرية والبحرية بين البلدين (Ibid).

القطاع الحدودي البحري:

تنبع أهمية منطقة الحدود البحرية السعودية - اليمنية من وضعيتها الاقتصادية والإستراتيجية (233: (Al-Muwalad, 1993)، ولم يول الطرفان هذه المنطقة أهمية كبيرة إلا أخيراً، نظراً لبعض الإشارات عن احتمالات بترولية واعدة، إضافة إلى وجود عدد من الجزر التي لم تحدد تبعيتها حتى وقت قريب. ووردت الإشارة الوحيدة إلى الحدود البحرية بين السعودية واليمن عندما ذكر موقع رأس المعوج على رصيف البحر الأحمر كنقطة بداية للحدود البرية بين البلدين ضمن معاهدة الطائف (عبدالرزاق أبو داود، 1423هـ: 426). وكما ذكرنا آنفاً، فقد نشبت بعض الاشتباكات العسكرية بين الطرفين في عام 1998م حول السيادة على جزيرة الدويمة وغيرها من الجزر الصغيرة والواقعة في منطقة الحدود البحرية بين البلدين. وجاءت معاهدة جدة لتضع حلاً نهائياً لمسألة الحدود البحرية بين البلدين. وتم تقسيم الجزر بين البلدين بطريقة مرضية وعادلة على ما يبدو. ويبين الشكل (7) الحدود البحرية بين السعودية واليمن، والتي تمتد لمسافة 100 ميل بحري تقريباً طبقاً لمعاهدة جدة 2000م، والعدد الكبير من الجزر الصغيرة المتناثرة في المنطقة، التي كانت تشكل عاملاً مهماً من عوامل النزاع فيما يخص الحدود البحرية بين البلدين.



شكل (7)

الحدود البحرية السعودية اليمنية طبقاً لمعاهدة جدة 2000م

المصدر: وزارة التعليم العالي، 1419هـ جريدة المدينة، 13/6/2000م

الخاتمة:

ختاماً لهذه الدراسة عن النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، تبرز بعض الملاحظات الأساسية التي نجمت من عملية نشأة الحدود وتطور النزاع حولها بين البلدين، والتي يمكن إيجازها فيما يأتي:

- يبدو أن عملية تعيين الحدود السعودية - اليمنية وترسيمها، حتى وإن كانت جزئية في الماضي، فقد كان لها تأثير فعال على الخصائص السكانية والعمرانية في مناطق الحدود بين البلدين.

- كانت أنماط المستوطنات البشرية وخصائصها متشابهة كثيراً على جانبي الحدود في الماضي، إلا أن الفوارق تبدو واضحة حالياً، نتيجة للطفرات التنموية والاقتصادية التي شهدتها السعودية وتأثيرها على مناطقها الحدودية مع اليمن (انظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1997؛ 1998م: 192-193).

- نتيجة للفوارق السابقة، فإن مساحات المناطق العمرانية على جانبي خط الحدود تبدو غير متكافئة وتميل لصالح السعودية (انظر البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1999م: 156-159، رفيق البستاني وفيليب فارح، 1994م: 66).

- لوحظ تأثر أنماط وأشكال المناطق الحضرية السعودية على الحدود مع اليمن بالمؤثرات الخارجية، بصورة تفوق كثيراً مثلثتها على الجانب اليمني.

- على الرغم من التغيرات السلوكية الاجتماعية والثقافية على جانبي حدود البلدين، نتيجة لمؤثرات خارجية متعددة، لوحظ اتجاه متزايد في السنوات الأخيرة للمحافظة على التراث والثقافة التقليدية في إقليم الحدود بينهما، وذلك بالحفاظ على المباني الأثرية والآثار والاستعراضات والملابس الشعبية والفلكلور الشعبي المحلي عموماً.

وفيما يتعلق بالنتائج المستخلصة من هذه الدراسة، فإنه يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- تعتبر جذور الحدود السعودية - اليمنية المعاصرة جذوراً حديثة نسبية، نظراً لحدثة استخدام مفهوم الحدود في المنطقة العربية، وتزامن نشأتها مع نشأة الدولة المعاصرة في البلدين بمفهومها المعاصر.

- تأثر النزاع الحدودي السعودي - اليمني بخلفيات أيديولوجية وسياسية يتعلق بعضها بالاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلدين.

- تدخلت أطراف خارجية كبريطانيا وتركيا ومصر والولايات المتحدة في فترات مختلفة في النزاع الحدودي السعودي - اليمني بطريقة أو أخرى.

- استخدم طرفا النزاع أساليب مختلفة لتسويته، كالضغط العسكري والسياسي والاقتصادي، والمفاوضات المباشرة، والتلويح باللجوء إلى التحكيم الدولي، والدعاية السياسية، والخرائط والوثائق التاريخية، والولاءات القبلية، لإثبات وتعضيد الادعاءات الإقليمية والموضعية أو الوظيفية لكل منهما في مناطق الحدود المتنازع عليها.

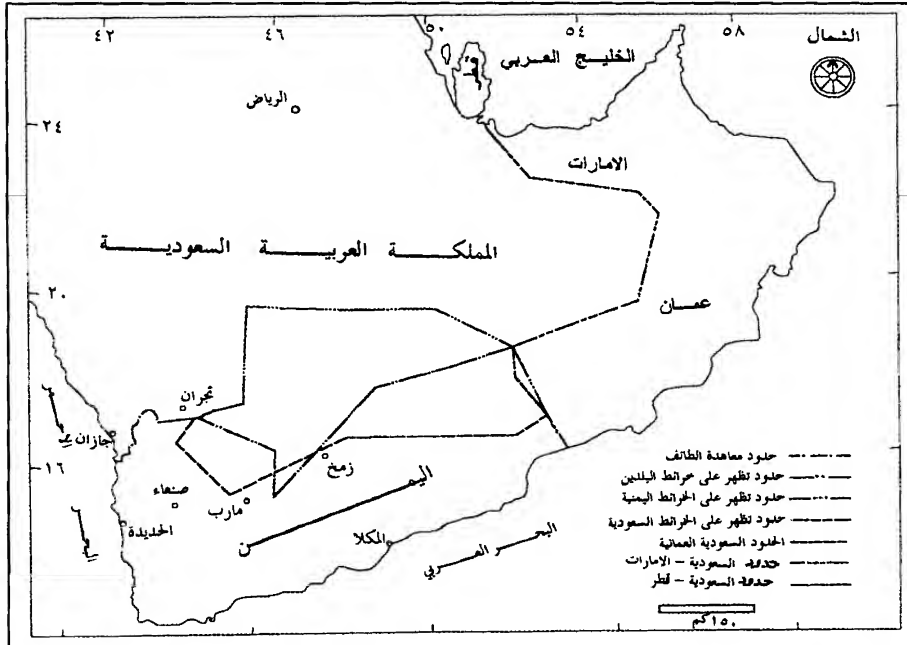
- تكونت الحدود السياسية الحالية بين البلدين خلال مراحل تاريخية متقاربة نسبياً، إضافة إلى تباين أوضاعها القانونية والجغرافية كما يبين جدول (1) والشكل (8).

جدول (1)
مراحل تكوين الحدود السعودية - اليمنية

م	النطاق الحدودي	الفترة الزمنية	طول الحد كم	الوضع القانوني
1	الحدود التاريخية (الشكل 3)	1765-1818	غير محدد	ادعاءات تاريخية
2	الحرب السعودية-اليمنية (الشكل 3)	1934م	غير محدد	ادعاءات تاريخية+وجود عسكري
3	معاهدة الطائف (الشكل 8)	1934-2000م	294	معاهدة الطائف
4	القطاع الشرقي (الشكل 3)	1913م	1300 تقريباً	الخط البريطاني - العثماني
5	الحدود البحرية (الشكل 7)	1934م	غير محدد	معاهدة الطائف جزئياً
6	معاهدة جدة (الشكل 1)	2000م	1494 تقريباً	معاهدة جدة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: إبراهيم جمعة، 1979م؛ وزارة التعليم العالي، 1419هـ؛ المركز الوطني للمعلومات، 2002م، دارة الملك عبدالعزيز، 2000. The Esitmate, 2000. The British-Yemen society (n.d).

شكل (8)
مراحل تكوين الحدود السعودية - اليمنية



المصدر: Schofield, 2000.

- أظهرت مراحل تطور النزاع الحدودي بين البلدين أن المفاوضات المباشرة والتوصل إلى معاهدات عادلة ومتكاملة ومرضية للطرفين تعتبر السبيل الأمثل لحل النزاع بينهما.

- أدت الإرادة السياسية للقيادات العليا بالبلدين دوراً فاصلاً في التوصل إلى الحل النهائي الدائم للنزاع الحدودي بين الطرفين، من خلال معاهدة جدة التاريخية، بصرف النظر عن الخلافات التفصيلية بين اللجان الحدودية المتخصصة.

- ارتبطت عملية ظهور الحدود السياسية وتكوينها، والنزاع حولها بين السعودية واليمن ارتباطاً وثيقاً بمراحل نشوء الدولة الوطنية المعاصرة وتكوينها في البلدين، وهي ظاهرة تكررت في كثير من مناطق العالم.

- يجب الحذر من الخلط بين الحل النهائي لنزاع الحدود بين السعودية واليمن وعملية الانتهاء من جميع مراحل صناعة الحدود بينهما، فقد انتهى الطرفان من مرحلة تعريف الحدود التي تمت ضمن معاهدة جدة، وما زال أمامهما ثلاث مراحل أخرى تشمل نقل ما اتفق عليه في معاهدة جدة إلى خرائط تفصيلية يوافق عليها الطرفان، وتسمى هذه العملية مرحلة التعيين، تليها مرحلة التخطيط، والتي تشمل نقل ما هو موجود على الخرائط إلى الطبيعة مباشرة في شكل علامات وساريات ومنافذ حدودية، ثم تعقبها مرحلة إدارة الحد. وكل من هذه المراحل قد تظهر فيها بعض الإشكاليات الفنية أو التطبيقية، إلا أن الرغبة الصادقة التي أبداهما الطرفان حتى الآن، تبشر بإمكانية التغلب على ما قد يطرأ، كما أن مراحل صناعة الحد التي أشرنا إليها قد تستغرق بعض الوقت، نظراً لطول خط الحدود وطبيعة المناطق الجغرافية التي يمر بها.

- أسهمت معاهدة جدة التاريخية في طي صفحة الخلافات بين البلدين، وبدء عهد جديد من التعاون بينهما، وفي هذا الإطار أعيد إحياء مجلس التنسيق السعودي اليمني، الذي توقفت أعماله ما يقارب 11 عاماً. وأقر المجلس المذكور في أول اجتماع له بعد معاهدة جدة عدداً من الخطوات والقرارات المهمة للتعاون بين البلدين، ومنها الاتفاق على تنسيق المواقف السياسية إزاء القضايا الإقليمية والدولية، وإعادة جدولة الديون اليمنية المتأخرة للسعودية، وتقديم قرض سعودي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع إنمائية في اليمن، وإيفاد معلمين سعوديين إلى اليمن، ومعاملة الطلاب اليمنيين المقيمين في السعودية معاملة الطلاب السعوديين، ويقدر عددهم بنحو 150 ألف طالب،

واستيعاب 100 طالب يمني في الجامعات السعودية، والتأكد من خلو المناهج الدراسية في البلدين من أية معلومات خطأ عن الطرف الآخر، وتسهيل دخول المنتجات الزراعية اليمنية إلى السعودية، والتعاون في مكافحة الأمراض الوبائية، وتطوير التعاون في المجالات التجارية والنقل، وتسهيل حركة العمالة اليمنية في السعودية، الموجودة الآن «والتي تحتاج إلى اعتبارها شبه محلية» (عبدالرحمن الراشد، 2000: 11). إضافة إلى موضوعات الثقافة والرياضة والإعلام والطيران المدني، وتشكل لجنة مشتركة لعمل المسوحات البترولية في المنطقة الحدودية الاقتصادية قرب خط الحدود بين البلدين (صحيفة عكاظ، 14/12/2000م). ويمكن اعتبار معاهدة جدة التاريخية بين السعودية واليمن نموذجاً يُحتذى في كيفية حل النزاعات الحدودية بين الدول بطريقة عادلة وشاملة ومنصفة ونهائية. ومع حل هذا النزاع الحدودي يمكن للعلاقات بين البلدين أن تسير قدماً ولو بخطى متثاقلة أحياناً، فالسعودية سوف تتلمس فوائد مليون عامل يمني لديها (عبدالرحمن الراشد، 2000)، هم أقل كلفة اقتصادياً واجتماعياً من العمالة الآسيوية مثلاً. وسوف يشعر البلدان أن فتح الحدود المنظم والمنضبط أدنى تكلفة وثنناً من إغلاقها وحراستها.

المصادر:

- إبراهيم جمعة (1979). الأطلس التاريخي للدولة السعودية. الرياض: دار الملك عبدالعزيز.
- أحمد الشريف (1421). المملكة واليمن... رؤية ناضجة ومستقبل زاهر. صحيفة عكاظ، العدد (12347).
- أحمد عبدالله الغامدي (1420). قضية الحدود السعودية اليمنية (نحو الحل). جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.
- أحمد يوسف أحمد (1988). الصراعات العربية - العربية (1945-1981). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- إدارة المساحة العسكرية. المملكة العربية السعودية (1421). خريطة المملكة العربية السعودية. الرياض: إدارة المساحة العسكرية.
- أمين ألبرت الريحاني (1981). نجد وملحقاته. الرياض: منشورات الفاخرية.
- بريعة عبد ربه الطهيفي (2000). بعد 66 عاماً: معاهدة نهائية للحدود بين اليمن والسعودية. السياسة الدولية: العدد (141): 149-151.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1997). الدولة في عالم متغير. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1998). تقرير عن التنمية في العالم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1999). مؤشرات التنمية في العالم. القاهرة: مركز معلومات الشرق الأوسط.

- تيرينس لاي (1993). نقطة الحدود: معبر الصعاب وامتحان الحظ. صحيفة الشرق الأوسط: العدد (5184).
- جريجري جويس (1993). العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل: الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية. ترجمة سامية الشامي وطلعت حسن. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حسان بوقنطار (1995). الحدود والنظام الدولي الجديد. صحيفة الشرق الأوسط: العدد (6055).
- حسن أحمد أبو طالب (1993). حالة الحدود اليمنية مع عُمان والسعودية. السياسة الدولية، العدد (111): 214-220.
- حمد محمد الجاسر (1982). المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع الفرزق.
- خلدون نهويض (1994). تكوين الحدود العربية: لماذا، وإلى أين؟ المستقبل العربي، العدد (187): 27-35.
- دائرة الملك عبدالعزيز (1419). الأطلس التاريخي للدولة السعودية. الرياض: دار الملك عبدالعزيز.
- رضا رضوان (2000). إستراتيجية الأمن الحدودي في ضوء اتفاقية جدة بين المملكة واليمن، مجلة النقل والمواصلات، العدد (23): 10-11.
- رفيق البستاني، وفليب فارغ (1994). العالم العربي: أطلس معلومات المجتمع والجغرافيا السياسية. القاهرة: دار المستقبل.
- رياض نجيب الرئيس (1994). السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج. لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر.
- رياض نجيب الرئيس (1998). اليمن ودوره في الجزيرة العربية (1990-1997). لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر.
- سعيد محمد بابيب (1990). الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (1962-1970م). لندن: الساقبي.
- صلاح الدين العقاد (1993). الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية. السياسة الدولية، العدد (111): 172-175.
- عبدالرحمن الراشد (2000). ما بعد الاتفاق اليمني - السعودي. الشرق الأوسط: العدد (8056): 11.
- عبدالرحمن صادق الشريف (1404). جغرافية المملكة العربية السعودية: إقليم جنوب غرب المملكة. الرياض: دار المريخ.
- عبدالرحمن صادق الشريف (1415). جغرافية المملكة العربية. الرياض: دار المريخ.
- عبدالرحيم محسن (1421). أهم ضرورات التفاهم اليمني - السعودي. الشرق الأوسط: العدد (8056): 11.
- عبدالرزاق سليمان أبو داود (1993). قضايا الحدود السياسية في العالم العربي. المجلة الجغرافية العربية، العدد (25): 331-375.
- عبدالرزاق سليمان أبو داود (1998). ملامح من الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 5: 437-476.
- عبدالرزاق سليمان أبو داود (1419هـ). الملك عبدالعزيز والبناء الجغرافي السياسي للمملكة العربية

- السعودية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد الخاص بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية: 91-133.
- عبدالرزاق سليمان أبو داود (1419هـ). الهجرة غير النظامية عبر الحدود الدولية السعودية. الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة العربية السعودية. قسم الجغرافيا، جامعة الملك عبدالعزيز.
- عبدالرزاق سليمان أبو داود (1423). البحار السعودية: مناطق السيادة وموارد الطبيعة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الملك عبدالعزيز، العدد (1): 363-436.
- عبدالله سعود القبايع (1987). السياسة الخارجية السعودية. الرياض: مطابع الفرزدق.
- عبدالله سعود القبايع (1992). العلاقات السعودية اليمنية. الرياض: مطابع الفرزدق.
- عبدالله محمد بن خميس (1410). معجم جبال الجزيرة. الرياض: مطابع الفرزدق.
- عطا محمد زهرة (1998). الخلافات العربية: السمات، العوامل المؤثرة، المستقبل. شؤون عربية، العدد (95): 47-69.
- عمر عز الرجال (1993). جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. السياسة الدولية، العدد (111): 201-206.
- عيد مسعود الجهني (1994). الحدود والعلاقات السعودية اليمنية. الرياض: مطابع الجمعية الإلكترونية.
- فاروق عثمان أباطة (1987). عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر: 1839-1918. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فاروق عثمان أباطة (1987). دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين. القاهرة: دار المعارف.
- مارك ن. كاتز (1996). القوى الخارجية والحرب الأهلية في اليمن. في: جمال السويدي وآخرون (محررون). حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.
- محمد أمين ساعاتي (1999). الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية. القاهرة: المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية.
- محمد أحمد العقيلي (1412). أضواء على تاريخ الجزيرة العربية الحديث. جدة: دار العلم.
- محمد جابر الأنصاري (1995). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد جابر الأنصاري وآخرون (1997). النزاعات الأهلية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد رضوان (1999). منازعات الحدود في العالم العربي. بيروت: إفريقيا الشرق.
- محمد عبدالله الجفري (1995). الأزمة اليمنية: مظهر حديث لإرث تاريخي قديم. القاهرة: دار الهلال.
- محمود توفيق محمود (1983). المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. الرياض: دار المريخ.

- محمود توفيق محمود (1993). مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. السياسة الدولية، العدد (111): 167-172.
- مراد إبراهيم الدسوقي (1993). البعد العسكري للنزاعات العربية - العربية. السياسة الدولية، العدد (111): 195-200.
- المركز الوطني للمعلومات (2002). خريطة اليمن التاريخية. المركز الوطني للمعلومات، اليمن: أون لاين.
- مشاري عبدالرحمن النعيم (1999). الحدود السعودية - البحث عن الاستقرار. لندن: دار الساقى.
- وزارة التعليم العالي. المملكة العربية السعودية (1419). الأطلس الوطني للمملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة التعليم العالي.
- وزارة الخارجية (1397). مجموعة المعاهدات والاتفاقيات. الجزء الثاني. جدة: مطابع سحر.
- وزارة الدفاع والطيران (1407). خريطة المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الدفاع والطيران.
- وزارة الدفاع والطيران (1418). خريطة المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الدفاع والطيران.

صحف ومجلات:

- صحيفة الجزيرة، 27/6/2000.
- صحيفة الحياة، 18/1/1995م.
- صحيفة الحياة، 1/6/2000م.
- صحيفة الحياة، 14/6/2000م.
- صحيفة السياسة، 16/6/2000م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 26/10/1992م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 10/1/1993م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 26/2/1995م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 9/2/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 18/7/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 21/7/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 22/7/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 26/7/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 29/7/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 9/7/1998م؛ 30/7/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 11/8/1998م.
- صحيفة الشرق الأوسط، 12/8/1998م.

- صحيفة الشرق الأوسط، 9/30/1998م؛ 10/30/2000م.
 صحيفة عكاظ، 2/26/1995م.
 صحيفة عكاظ، 2/9/1998م.
 صحيفة عكاظ، 7/22/1998م.
 صحيفة عكاظ، 7/29/1998م.
 صحيفة عكاظ، 7/3/1998م.
 صحيفة عكاظ، 12/14/2000م.
 صحيفة 26 سبتمبر، 6/22/2000م.
 صحيفة المدينة المنورة، 6/27/2000م، 6/13/2000م.
 مجلة التجارة، (1421)، العدد (486): 6-9.

المراجع الأجنبية:

- Abu-Dawood, A. (1984). *The political boundaries of Saudi Arabia: Their evolution and functions*. (Unpublished) Ph.D. Dissertation, Geography Department, University of Kentucky.
- Abu-Dawood, A.S. (1993). The Saudi Yemeni boundary dispute. *Bulletin of the Faculty of Arts*, University of Cairo, 59: 187-200.
- Abu-Dawood, A.S. & Karan, P.(1990). *International boundaries of Saudi Arabia*. New Delhi: Galazy.
- Al-Muwaleed, F. (1993). *Maritime boundary of the kingdom of Saudi Arabia*. (Unpublished) Thesis, Department of Geography, University of Durham.
- Anderson, M. (1996). *Frontiers*. Cambridge: Polity Press.
- Biger, G. (1995). *The encyclopedia of international boundaries*. New York: Facts On File.
- Drysdale, A., & Blak, G.H.(1985). *The middle east and north Africa: A political geography*. New York: Oxford University Press.
- Helms, C. M. (1981). *The cohesion of Saudi Arabia*. London: Croom Helm.
- Leimgruber, W. (1991). *Boundary, values, and identity: The Swiss - Italian transborder region*. In Dennis Rumley & Julian V. Minghi (Eds.), *Geography of Bordered Landscape*, (pp. 43-62). New York: Routledge.
- Maoze, Z. (1989). Joining the club of nations. *International Studies Quarterly*, 33: 199-231.
- Pearson, F. S. (1974). Geographic proximity and foreign military intervention. *Journal of Conflict Resolution*, 18(3): 432-460.
- Richard S. (2000). Negotiating the Saudi-Yemeni international boundary. *The British-Yemeni Society*, 7: 1-12. Online.
- Richard S. (1994). Borders and Territoriality in the Gulf and the Arabian Peninsula during the twentieth century, In: Richard Schofield (Ed.),

- Territorial Foundations of The Gulf States*, (pp. 1-77). London: UCL Press.
- Sectic Maps. (2002). *Saudi Arabia maps*. Sestic Maps, Online.
- Sestic Maps. (2002). *Yemen Maps*. Sestic Maps, Online.
- Starr, H, & Most, B. (1978). A return journey: Richardson "front" and wars in 1946-1965 era. *Journal of Conflict Resolution*, 22 (3): 441-467.
- Taylor P. J., & Flint, C. (2000). *Political geography*. London: Prentice Hall.
- Texas Maps. (2002). *Saudi Arabia maps*. Texas Maps, Online.
- The British-Yemeni Society. (N.D.). *Map of The Border Area Between Yemen and Saudi Arabia*. The British Yemeni Society, Online.
- The Estimate (2000). *The Yemen-Saudi border treaty*. The Estimate, Online.
- Whitaker, B. (2000A). Yemen: Trouble on the border, *The Middle East International*, February. 11: 1-2, Online.
- Whitaker, B. (N.D.). *The international dimension*. Yemen gateway, online.
- Whitaker, B. (N.D.). *Commentary on the border treaty*. Yemen gateway, Online.

قدم في: فبراير 2001

أجيز في: يوليو 2002

